

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطلبة:

- نبيل باباعربي

- علي لعجيلات

بعنوان:

**أثر تغيرات سعر النفط على السياسة المالية للجزائر**  
**دراسة قياسية (2000-2018)**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/ محمدي نورة (أستاذة محاضرة ب . جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

أ.د/ غريب بولرباح (أستاذ التعليم العالي . جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ لعروسي العربي (أستاذ محاضر ب . جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

# الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة طيبج الله ثراه ورحمه الله وأسكنه فسيح جنانه  
إلى أمي الحبيبة التي لا تبخل علي بالدعاء في كل خطوة أخطوها حفظهما الله  
وألبسهما لباس الصحة والعافية وأطال الله في عمرهما وورقهما الله حبا إلى بيته الحرام  
إلى رفيقة دربي أم أولادي زوجتي الغالية حفظها الله لي ولأولادها  
إلى إبني لؤي وإبني قسي جعلهما الله بارين بنا وناجحين في حياتهما  
إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه  
إلى جدتي سعيدة أطال الله في عمرها وأمدنا الله ببركتها  
إلى أم زوجتي حفظها الله لأولادها  
إلى زميلي في هذا العمل علي لعجيلاته  
إلى كل الأهل والأقارب  
إلى كل الأصدقاء والأحباب  
أهدي ثمرة جهدي  
وإهداء خاص إلى روح الدكتور الأستاذ بن مالك محمد حسان  
عرفناه الرجل الباسم البهوش الوجه الذي لا يرد طلبا فلن نبخل عليه بالدعاء  
طيبج الله ثراه ونفخر له ورحمه وأسكنه فسيح جنانه

نبريل بابا عربي

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل ، وحل اللهم وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد  
على الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الطيبين .

أهدي هذا العمل :

إلى روح أمي الطاهرة الزكية ، إلى روح من حملتني ومن على ومن  
إلى روح من نرسى فيها كل معاني الحب والإخلاص والمثابرة  
" أمي الحبيبة "

إلى من علمني معنى الحياة وكان قدوتي ونير دربي ، إلى منيح فخري واعتزازي  
" أبي العزيز "

إلى من ملئت قلبي سعادة وفرحاً وكان مني سنداً دوماً ، زوجتي الغالية  
إلى من ملئت بيتي بهجة وسروراً ، إلى من لا تلو الحياة بدونهن ،  
إلى زهرات قلبي بناتي : فاطمة الزهراء ، نور اليقين ورتاج.  
إلى كل إخوتي وأخواتي : الزهرة ، نورة ، لحسن ، فريدة ، يوسف ،  
نوفل ، حبيبة ، ماجر ، زكرياء ، موسى ، ومامي .

إلى كل الأهل والأقارب وكل الأصدقاء وزملائي في العمل و زملائي في الدراسة  
طلبة الماستر مالية وبنوك بجامعة ورقلة: نبيل ، فاتح ، فوزي ، عبد الوهاب ، صهيبة ، هشام ...

وإهداء خاص إلى روح الدكتور الأستاذ بن مالك محمد حسان  
مرفناه بالرجل الباسم البشوش الوجه الذي لا يرد طلباً فلن ينزل عليه بالدعاء  
طيبه الله ثراه ونفخ له ورحمه وأسكنه فسيح جنانه

علي لعجيلات

# شكر وتقدير

الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام الذي أنعم علينا بالإسلام  
ووهبنا العقل والإيمان ويسر لنا العلم والمعرفة فاللهم لك الحمد والشكر  
حتى ترضى ولك الحمد والشكر بعد الرضى.

ثم الشكر للأستاذ المشرف صاحب النصح والتوجيه في كل مرحلة

من مراحل إنجاز هذا العمل فله منا كل التقدير والإحترام.

والشكر موصول كذلك للزميل طالب الدكتورا إبراهيم خويلدي على

المساعدة التي قدمها لنا وفقه الله في علمه وعمله وحياته وأصلح ذريته.

كما نتقدما بالشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بالدعاء في إتمام هذا العمل.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة وتخصيص وقتهم

وجهدهم لقراءتها وتمحيصها.

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر بالاعتماد على البيانات الفصلية للفترة (2000-2018)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

حيث أظهرت النتائج تقدير النموذج بطريقة OLS وباستخدام برنامج Eviews9 وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والإيرادات العامة والنفقات العامة والنتاج المحلي الإجمالي كما أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات والنفقات. حيث أن زيادة أسعار النفط بواحد دولار تؤدي إلى آثار إيجابية على أدوات السياسة المالية، أي زيادة الإيرادات العامة بحوالي 19 مليار دينار فصليا، وزيادة النفقات العامة بحوالي 45 مليار دينار فصليا، وأن انخفاض أسعار النفط تؤدي إلى إتباع سياسة انكماشية، مما يدل على أن السياسة المالية المتبعة من طرف أصحاب القرار هي مسايرة للاتجاهات الدورية.

**الكلمات المفتاحية:** سياسة مالية، تغيرات أسعار النفط، إيرادات عامة، نفقات عامة، نموذج OLS.

### **Abstract:**

The aim of this study is to know the impact of oil price changes on Algeria's fiscal policy based on the quarterly data (2000-2018). To achieve this aim, the simple linear regression model was used using the OLS method.

The results showed that there is a positive relationship between oil prices, public revenues, public expenditures and GDP, and there is a positive correlation between revenues and expenditures. As a one-dollar increase in oil prices has a positive impact on fiscal policy instruments, that is, increase public revenues by about 19 billion dinars quarterly, and increase public expenditure by about 45 billion dinars quarterly, and low oil prices lead to a deflationary policy, indicating that the fiscal policy adopted by decision-makers is consistent with periodic trends.

**Keywords:** fiscal policy, oil price changes, public revenue, public expenditures, OLS model.

قائمة المحتويات

المقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة المالية وأسعار النفط	1
المبحث الأول: مفاهيم السياسة المالية وأسعار النفط	3
المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	3
المطلب الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط	21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية	33
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	33
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	40
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر للفترة (2000Q1-2018Q4)	43
المبحث الأول: المعطيات والأدوات المستخدمة في الدراسة	45
المطلب الأول: معطيات الدراسة	45
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	50
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها	55
المطلب الأول: نتائج الدراسة	55
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	67
الخاتمة	72
المراجع	76

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
55	نتائج تقدير تغيرات أسعار النفط على الإيرادات العامة للفترة (2018Q4-2000Q1)	1-2
56	عرض نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج الأول	2-2
58	نتائج تقدير تغيرات أسعار النفط على النفقات العامة للفترة (2018Q4-2000Q1)	3-2
59	عرض نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج الثاني	4-2
61	نتائج تقدير تغيرات الإيرادات العامة على النفقات العامة للفترة (2018Q4-2000Q1)	5-2
62	عرض نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج الثالث	6-2
64	نتائج تقدير تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2018Q4-2000Q1)	7-2
65	عرض نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج الرابع	8-2

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	دور الإنفاق العام في تحديد التوازن	6
2-1	السياسة المالية التوسعية	17
3-1	السياسة المالية الإنكماشية	18
1-2	التمثيل البياني لسلسلة أسعار النفط	45
2-2	التمثيل البياني لسلسلة الإيرادات العامة	46
3-2	التمثيل البياني لسلسلة النفقات العامة	48
4-2	التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي	49
5-2	الشكل البياني للعلاقة المقدرية بطريقة OLS	52
6-2	منطقة القبول أو الرفض لاختبار ديرين واتسون	54
7-2	الرسم البياني لتوزيع الأخطاء النموذج الأول	57
8-2	الرسم البياني لتوزيع الأخطاء النموذج الثاني	60
9-2	الرسم البياني لتوزيع الأخطاء النموذج الثالث	63
10-2	الرسم البياني لتوزيع الأخطاء النموذج الرابع	66



الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
80	جدول بيانات فصلية للإيرادات والنفقات والنتائج الداخلي الخام	1
83	جدول بيانات فصلية لسعر متوسط برميل النفط، صادرات النفط، الصادرات، الواردات	2

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز	المعنى
POIL	أسعار النفط
R	الإيرادات العامة
G	النفقات العامة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
OLS	المربعات الصغرى العادية
DW	ديرين واتسون
F	فيشر
R <sup>2</sup>	معامل التحديد
T	إختبار ستودنت

**المقدمة:**

إن السياسة المالية التي تنتهجها الدول لبناء إقتصادها تعتمد بالأساس على مصادر التدفقات المالية، وكلما تنوعت هذه المصادر كلما كان هناك إستقرار ومتانة إقتصادية ولا يتم رهن كل السياسة المالية في مصدر واحد أو التركيز على مصدر مالي واحد، ومن هنا فإن الدول النفطية تواجه تحديات كبيرة على المدى الطويل، في الإستدامة المالية لما يضمن الإستقرار المالي للأجيال القادمة، وتحديات على المدى القصير فيما يتعلق بالإستقرار الإقتصادي والتخطيط المالي، وعليه فإن عدم إستقرار أسعار النفط والمرتبب بعدة عوامل التي لا يمكن التحكم فيها ولا التنبؤ بإنعكاساتها الإيجابية أو السلبية على إقتصاد الدول المصدرة للنفط يرهن قدرتها على الحفاظ على مستويات الإنفاق الناتج عن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها هذه الدول في السنوات الماضية في أعقاب إرتفاع أسعار النفط قبل أن تعرف إنخفاض حاد في منتصف سنة 2014، حيث أن الإستمرار في نفس السياسة المالية التوسعية في ظل تراجع أسعار النفط سيمس حتما بإحتياطي الصرف، الذي يعد ضمانا للمقدرات المالية للأجيال القادمة، وبما أن الجزائر من أهم الدول المصدرة للنفط في شمال إفريقيا، لا بد أن يكون لسياستها المالية دورا محوريا في برامج الإصلاح الإقتصادي والمالي بإنتهاج إستراتيجية مالية تحاكي نموذج النمو الجديد وتعزز من تنوع الموارد المالية عبر ضبط وترشيد النفقات للحد من الهدر في إحتياطي الصرف، وعلى أصحاب القرار التعاطي مع الظروف الإقتصادية والإستراتيجيات التنموية للبلاد بالإستجابة وAntهاج سياسات ملائمة. وعليه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما مدى تأثير تغيرات سعر النفط على السياسة المالية للجزائر (2000-2018)؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها؟
- هل توجد علاقة بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية في الجزائر؟
- هل توجد علاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر؟

كما يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تغيرات سعر النفط له أثر على النفقات العمومية.
- تغيرات سعر النفط له أثر على الإيرادات العمومية.
- الإيرادات العامة الإجمالية لها أثر على النفقات العامة الإجمالية.

- تغيرات سعر النفط له أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

**الهدف من الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تقلبات أسعار النفط وأثرها على أداء السياسة المالية للدولة، من أجل إيجاد الحلول للحد من آثار تغيرات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية، من خلال قياس أثر تغيرات أسعار النفط على متغيرات الدراسة.

**أهمية الدراسة:** تتناول الدراسة لموضوع محل نقاش دائم وهو أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية، ومنه فإن أهمية الدراسة تكمن في أن النفط مادة تجارية أساسية في سوق المبادلات التجارية العالمية، فهو مصدر مهم لمداخل أغلب الدول المنتجة، ومصدر طاقة مهم للدول الصناعية، وتزداد أهمية هذه الدراسة لما يعرفه العالم من صراع دولي حول السيطرة على مصادر الطاقة خاصة منها النفط.

ومن المهم أن مثل هذه الدراسات لا بد أن تكون مرجع لأصحاب القرار في بناء سياسة مالية قوية تستجيب لتقلبات أسعار النفط مستقبلاً، بحيث لا تكون مرهونة لها بل إيجاد الحلول والبدائل الإقتصادية الكفيلة باستمرار النمو والتنمية.

**حدود الدراسة:** تتناول هذه الدراسة في الجانب النظري السياسة المالية وتطورها التاريخي وأدواتها وآليات عملها، أهدافها وأثارها على الإقتصاد، ومن ثم أسعار النفط ومحدداتها وتطورها التاريخي، وفي الدراسة القياسية تناولت أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000Q1-2018Q4.

**منهج الدراسة:** إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج الإقتصاد القياسي لأنه يعتمد على الإحصائيات، لقياس أثر سعر النفط على متغيرات الدراسة، وهذا باستخدام أدوات القياس الإحصائي، باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتم اختيار هذا النموذج لأنه يقيس العلاقة طويلة الأجل بين ظاهرتين حيث تكون إحدهما مؤثرة في الأخرى مما يتيح لنا الإجابة على إشكالية الدراسة.

**مرجعية الدراسة:** انطلاقاً من عدة مراجع بحثية تم إعداد هذه الدراسة، تتمثل في أطروحات دكتورا، وورقات بحثية منشورة في مجلات مصنفة، مذكرات ماجستير، مراجع عربية وأجنبية مصنفة عالمياً، تتعلق أساساً بدراسات حول نفس الموضوع تشمل الدول المصدرة للنفط، ومنها التي تشمل الجزائر على الخصوص، وكانت هذه المراجع صادرة بين سنوات 2010 و 2017 أي حوالي ثمانية سنوات سابقة للدراسة الحالية.

**صعوبات الدراسة:** أهم صعوبات التي اعترضت الدراسة هو الصعوبة في ايجاد إحصائيات فصلية لمتغيرات الدراسة، اختلاف المعطيات الإحصائية من موقع إلى آخر، شح المراجع بالمكتبة الجامعية.

**هيكل الدراسة:** سنتناول هذه الدراسة في فصلين، حيث يتضمن الفصل الأول مفاهيم نظرية حول السياسة المالية وأسعار النفط، وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول مفاهيم السياسة المالية وأسعار النفط، والمبحث الثاني عرض الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني يتعلق بالدراسة القياسية وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول المعطيات والأدوات المستخدمة في الدراسة، المبحث الثاني عرض النتائج والمناقشة.

## الفصل الأول

مفاهيم نظرية حول السياسة المالية

وأسعار النفط

## تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة، من خلال إستخدام إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الموجهة لتحقيق أهداف المجتمع ؛ وعلى هذا الأساس يمكن للسياسة المالية أن تشكل ركيزة أساسية في دعم الإقتصاد الوطني ونجاح السياسة الإقتصادية، كما يمكن أن تكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الإقتصادي، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من البرامج والسياسات الإقتصادية.

ومن جهة أخرى، وعلى إعتبار أنّ إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على إيرادات هذا الأخير كمصدر رئيسي لإيراداتها، والتي ترتبط بتطورات الإقتصاد العالمي وتتأثر بتقلبات أسعار السوق النفطية ؛ فإنّ ذلك يشكّل تحديًا كبيرا لواضعي السياسات المالية، من منطلق أنّ هذه الدول سيصعب عليها تغيير سياساتها لتستجيب لتطورات النشاط الإقتصادي العالمي، فحجم الإيرادات العامة ومن ثمّ الإنفاق العام لا يتحدّد تبعا للتغيرات الداخلية بل للتحوّلات الإقتصادية التي يشهدها العالم الخارجي، وعليه سترك تغيرات أسعار النفط آثارا متفاوتة على مختلف المتغيرات الإقتصادية وكذا على الأدوات المستخدمة في تجسيد السياسات المالية لهذه البلدان.

من هنا جاء هذا الفصل لتناول مفاهيم نظرية حول السياسة المالية وأسعار النفط ، عبر مبحثين

كتالي :

✚ المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة المالية وأسعار النفط

✚ المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية

## المبحث الأول: مفاهيم السياسة المالية وأسعار النفط

إنّ التطرّق إلى موضوعي السياسة المالية وأسعار النفط يتطلّب تحديد أطرها النظرية وأصولها من أجل توضيح معالمها وضبط مجالات تدخّلها، فضلا على أنّ عملية التعرّف تفيد بمعرفة أحد خطوط التنمية لدى الدول التي من خلالها تعمل هذه الأخيرة على تحديد شكل من أشكال التنمية الإقتصادية الذي ستعتمده ومن ثمّ يمكنها إعداد خططها وسياساتها الكلية.

## المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

سنعمل في هذا المطلب على تقديم الأصل التاريخي للسياسات المالية، مفهومها، أدواتها، أهدافها وأنواعها وفق الترتيب الموالي.

## 1. تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي:

إقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق الأهداف الداخلية التي تسطرّها وتسعى للوصول إليها، إلا أنّ المفهوم تعدّد واختلّف نظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، هذه الأخيرة تطوّرت مهامها بتعاقب المذاهب التي عرفها علم الإقتصاد عبر التاريخ.

## 1.1. التطور التاريخي للسياسة المالية:

لقد تطوّرت السياسة المالية بتطور دور الدولة عبر العصور وتعاقب أفكار المدارس المختلفة التي عرفها علم الإقتصاد، وعلى هذا الأساس سيتمّ التطرّق فيما يلي إلى مسار تطوّر هذا المفهوم حسب مذاهب الفكر الإقتصادي من خلال الآتي.

1.1.1. السياسة المالية في الفكر التجاري:<sup>1</sup>

ركّز فكر التجاريين على دور الضرائب في النشاط الإقتصادي، غير أنّ Thomas Min رأى أنّ الضرائب قد تسبّب خطورة على الإستقرار الإقتصادي، وأنها مصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب على هذه الأخيرة أن تعتمد على زيادة التصدير وبالتالي تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها باعتبار أنّ الدولة هي المحتكرة للتجارة الخارجية.

أمّا W. Petty فيرى أنّ الضرائب تلعب دورا كبيرا في إزدهار الإقتصاد، ولاسيما إذا ما تمّ إنفاقها على الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، كما ركّز أيضا على ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأنّه يسحب الأموال من دائرة النشاط الإقتصادي، ودعى إلى عدم الإسراف في الإنفاق العام

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري، تطوّر الفكر الإقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص.ص 159-161



وترشيده، أي التركيز على الخدمات الرئيسية كالأمن، العدالة، الدفاع، وبعد ذلك أول محاولة لوضع نظرية في السياسة المالية.

### 2.1.1. السياسة المالية في الفكر الطبيعي:

لم يقدّم الفكر الطبيعي أي إضافة على ما جاء به أصحاب الفكر التجاري حول مفهوم السياسة المالية، فباعتبار أنّ الفكر الطبيعي يقوم على ضرورة ترك النظام الإقتصادي حر تحكمه القوانين الطبيعية التي توجّهه نحو التوازن، حيث أكد François Quesney على وجوب تخلي الدولة على تدخلها في النشاط التجاري، وتخصيص الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، لكي لا تزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار ومما يلحق الضرر بالنشاط التجاري والثروة، ولذا يجب توحيد كل الضرائب في ضريبة واحدة أُل وهي ضريبة الربوع، والضريبة المتحصّل عليها تضحّ كلّها وفي مرّة واحدة في حركة النشاط الإقتصادي، حتّى لا يؤثر الإقتطاع سلبا على دورة النشاط الإقتصادي.<sup>1</sup>

### 3.1.1. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

بدورهم، أعرب رواد المدرسة الكلاسيكية على حيادية دور الدولة في النشاط الإقتصادي، حيث يعتبرون أنّ هذه الاخيرة لا تستهدف أي غرض إقتصادي أو إجتماعي من سياستها المالية، من هنا، تمّ تحديد أسس السياسة المالية على ما يلي:

- تقليل النفقات العامة لإعتبارها صورة من صور الإستهلاك، وذلك حتى لا يؤدي إلى سوء إستخدام الموارد وتدهور الإنتاج؛

- توازن الميزانية، من منطلق أنّ التقليديين لا يرون أي سبب لإحداث عجز ويجب تحقيق المساواة التامة بين النفقات والإيرادات؛

- تغطية النفقات العامة بإيرادات أملاك الدولة وفي حالة عدم كفايتها تستكمل بالضرائب وخصوصا ضرائب الإستهلاك، لأنّ ضرائب الإدّخار في نظرهم هي مصدر التراكم الرأسمالي الذي يجب أن لا يتأثر بالضرائب؛

<sup>1</sup> \_ حسناوي تقوى وعبد العزيز أحمد شوش، أثر تقلّبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر \_ دراسة إحصائية للفترة 1986-2014، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص. 9

- الحرص على أن لا تؤثر الضرائب على الأسعار؛
- لا يوجد أي سبب للإقتراض أو الإصدار النقدي.

لم تستطع هذه الأسس الصمود أمام التطور الإقتصادي، مما أدى إلى تفاقم الأزمات، وهذا دفع بالدولة إلى حفظ التوازن وحماية النشاط الإقتصادي وإشباع الحاجات العامة، الأمر الذي هيا المجال لظهور الأفكار الكنزية ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بإستخدام السياسة المالية.<sup>1</sup>

#### 4.1.1. السياسة المالية في الفكر الكنزي:

أدى إنتشار الكساد الكبير سنة 1929 في الدول المتقدمة وإنخفاض مستويات الدخل وإنتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى إنتقادات خاصة من قبل كينز\* الذي كانت نظريته نقطة تحول في الفكر الإقتصادي، فقد إنتقد كينز الإقتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عن هذا الإقتراض تجاه النظم الإقتصادية نحو التوظيف الكامل، وقد بين كينز أن مستوى العمالة و الإنتاج في النظم الإقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، ومادام هذا لا يتحقق تلقائيا فإنه من الضروري أن تلعب السياسة المالية دورا يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي والإجتماعي عند مستوى التوظيف الكامل عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الإقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه. وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدولة في حالات الإنكماش حيث يقل الطلب على المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد الإنتاجية أن تكيف نفقاتها وإيراداتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين مما يشجع الطلب الخاص على الإستهلاك والإستثمار وبالتالي يزداد الإنتاج والعمالة وتخف حدة الإنكماش. وعلى العكس ففي حالة التضخم حيث يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الإقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل، فلا بد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة

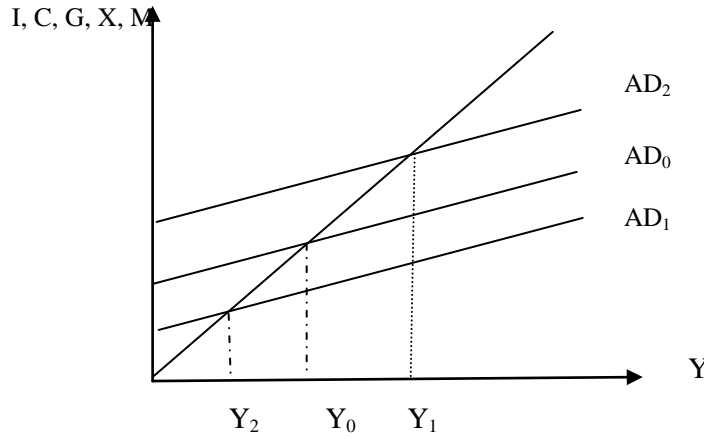
<sup>1</sup> - حسينة قاسمي، السياسة المالية في الجزائر- واقع وأفاق- ، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص. 4

\* جون ماينارد كينز (5 جوان 1883 - 21 أبريل 1946): عالم إقتصاد بريطاني يعتبر أحد مؤسسي الإقتصاد الكلي المعاصر وعالم الإقتصاد الأكثر تأثيرا في القرن العشرين، وأفكاره هي قاعدة المدرسة الفكرية التي تحمل إسم "الإقتصاد الكنزي"، كانت له العديد من المؤلفات من بينها: الكساد العظيم سنة 1930، النظرية العامة للتوظيف 1936.

الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لإمتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن والإستقرار للإقتصاد.<sup>1</sup>

ومنه أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الإقتصادي، ولكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة كان من الضروري لها أن تصمم للسياسة أسسا تتماشى مع المفهوم الجديد، وهذا ما أعدته مدرسة Hansen، والذي حلل نظرية كينز بالإستعانة بمعادلة الدخل الوطني حسب الشكل التالي :

### الشكل (1-1) \_ دور الإنفاق العام في تحديد التوازن



المصدر: حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص، 31

وهذا مع العلم أنّ:

الدخل الوطني = الإستهلاك + الإستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

$$Y = C + I + G + X - M$$

من خلال الشكل السابق نستنتج أن منحني الطلب الكلي هو الذي يحدّد نقطة التوازن الفعلي للإقتصاد الوطني، حيث يتكوّن منحني الطلب الكلي من المجموع الجبري لدوال الإنفاق، النقطة (Y) تمثّل نقطة توازن الإقتصاد الوطني، حيث تلاقي منحني الطلب الكلي والمنصف محدداً نقطة الطلب الفعّال، ومنه فإنّ هذه النقطة تحقّق مستوى التشغيل الكامل مما يعني أنّ النقطة Y<sub>1</sub> تمثّل نقطة أقل من التشغيل الكامل، أي وجود فجوة إنكماشية مع بطالة إجبارية، لأنّ مستوى الطلب الفعّال AD<sub>1</sub> يكون في هذه الحالة

<sup>1</sup> - تقوى حسناوي وعبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سابق، ص. 10.

أقل من مستوى التوظيف التّام، أمّا إذا كان الطلب ممثلاً في المنحنى  $AD_2$  فإنّ نقطة التوازن هي  $Y_2$  والتي تقع فوق مستوى التوظيف الكامل، ممّا يسبّب فجوة تضخّمية، وستكون الزيادة في المستوى العام للأسعار نظراً لتعدّد الزيادة في الإنتاج الوطني الحقيقي، وتبدأ الضغوط التضخّمية في الظهور،<sup>1</sup> وهو ما سنعود إلى شرحه بالتفصيل في الأجزاء اللاحقة.

### 5.1.1. السياسة المالية في التحليل النقدي:

أحرزت وجهة نظر أصحاب الفكر النقدي نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأنّ سياسات تحقيق الإستقرار الكنزي قد أخفقت في إحتواء الركود التضخّمي في الوقت الذي إرتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة بنسب عالية، إذ إعتقد النقديون وصنّاع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الإقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع وإعتقادهم بأن الإقتصاد الحر الخاص هو إقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل الدولة، ما يؤكد بأن رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان\* يعتقدون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحته من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً على الإنفاق الإستثماري، وهذا ما يُطلق عليه بـ **أثر المزاحمة\*\*** وبذلك يقل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالباً إنخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص.33

\* **ميلتون فريدمان (31 جويلية 1912-16 نوفمبر 2006)**: عالم إقتصاد أمريكي وكذا متخصص في الإحصاء وكاتب، درس في جامعة شيكاغو لأكثر من ثلاثة عقود وتحصل على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1976، من مؤلفاته: الرأسمالية والحرية سنة 1962، حرية الإختيار مع روز فريدمان سنة 1980

\*\* **أثر المزاحمة CROWDING IN-OUT**: بمعنى إحلال نشاط إقتصادي عام محل نشاط إقتصادي خاص، كما أن المزاحمة كظاهرة إقتصادية تحدث عند إزدياد تدخل الدولة في أحد قطاعات إقتصاد السوق مما يؤثر على العرض أو الطلب داخل السوق.

<sup>2</sup> - بالوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص.55-56

### 6.1.1. السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة:

إستنادا لفرضية التوقعات العقلانية أن مسألة إعتقاد سياسة مالية معلنة سواء كانت توسعية أو إنكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد أصحاب القرار الإقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معا لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لإنتقادات كانت أهمها أنه في حالة إمتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الإقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعموا الناس لكي يتصرفوا بناءا عليها بدلا من تطبيق سياسة جديدة. فضلا عن أن مسألة إفتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور فإنها قد تكون جامدة، وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الأقل في الأجل القصير، وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الإقتصاديين.<sup>1</sup>

### 7.1.1. السياسة المالية في إطار إقتصاديات جانب العرض:

إنّ الأفكار المهمة التي ركزت عليها هذه المدرسة هي نظرتها للضرائب كأثبات أحد عوامل النمو الإقتصادي، وأتت في حالة إرتفاع معدلاتها سيؤثر ذلك سلبا على النشاط الإقتصادي والإستثماري والذي ينعكس في النهاية بإنخفاض مدفوعات الضرائب لذلك تنادي بخفض معدلاتها، كما أنّ ما جاءت به هذه المدرسة يمكن أن يكون متفقا ما جاء به أصحاب الفكر النقدي من خلال إنحيازها لمبدأ المشروع الخاص، فضلا عن إعتقادها بمبدأ الحرية الفردية والتأكيد عليها والذي كان واضحا من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها على وجه الخصوص والتي إعتمدتها السياسات الكنزوية.<sup>2</sup>

وبهذا، عرفت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والإجتماعي لمفهوم الدولة، وانتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التّدخلي من الحياة الإقتصادية والإجتماعية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي ومعالجة ما يتعرّض له من هزّات وأزمات مفاجئة وذلك بالتنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

<sup>1</sup> - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الإقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص.ص 58-60

<sup>2</sup> - تقوى الحسنواوي وعبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سابق، ص. 11

## 2.1. مفهوم السياسة المالية:

لا يوجد تعريف محدّد للسياسة المالية، ذلك أنّ تعريف هذه الأخيرة يتمّ وفقاً للوظائف والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الإقتصادي ودرجة تطوّر الإقتصاد، إذ يعكس عادة تعدّد التعاريف إختلاف الأطر النظرية لهذا المفهوم حسب المقاربات التي عرضناها في القسم الأول من الدراسة، والتي لن نتوسّع في عرضها بينما سنقوم بعرض عدد من المفاهيم التي وردت في هذا الإطار.

بدايةً، كانت السياسة المالية مصطلحاً يرادف في معناها مشتق الكلمة الفرنسية (FISC) **حافظة النقود أو الخزانة**، ويتضمّن معناها الأصلي كلاً من مفهومي المالية وميزانية الدولة، غير أنّه مع تطوّر دور الدولة الإقتصادي وظهور وظائف ومهام جديدة لها في المجالات الإقتصادية، أصبح هذا المعنى ضيق مقارنة بمفهومها الجديد الذي إقترن بالنشاط المالي للدولة المتعلّق بالإيرادات والنفقات العامة.<sup>1</sup>

ويرى كل من السيد محمد الشريبي وعلي عبد الوهاب نجا في مؤلفهما [مبادئ الإقتصاد الكلي \_ 2008] أن السياسة المالية هي : "السياسة التي تُعنى بدراسة النشاط المالي العام للإقتصاد، وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وهي تتضمّن تكيفاً كمياً لحجم النفقات الإيرادات العامة، وكذا تكيفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معيّنة في مقدّماتها دفع عجلة التنمية ونشر الإستقرار في قطاعات الإقتصاد وتحقيق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات".<sup>2</sup>

فالسياسة المالية حسب هذين المؤلفين هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلّق بتحصيل إيرادات الدولة وتقرير مستوى ونمط إنفاقها بما يسمح بتلبية الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

ويتفق محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام مع المؤلفين السابقين، بتعريفهما للسياسة المالية على أنّها : "مجموعة الأهداف والتّوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير على الإقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - داود سعد الله، أثر تقلّبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر في الفترة 2000 - 2001، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص.99

<sup>2</sup> - السيد محمد الشريبي وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الإقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص. 221

<sup>3</sup> - محمود حسين الوادي وزكريا عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، عمّان، 2007، ص. 212

فوفقاً لهذا التعريف تعدّ هذه السياسة أداة الدولة المؤثرة في النشاط الإقتصادي والساعية نحو تحقيق الأهداف بمختلف أنواعها.

كما تمّ تقديم إطار نظري أكثر تطوّر من طرف صندوق النقد الدولي الذي عرّفها على أنّها : "الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيهاً فعالاً ودقيقاً، ويتّضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الإقتصاد العالمي"<sup>1</sup> ؛ فصندوق النقد الدولي من هذا المنظور يركّز على نظام يتعلّق بإدارة المالية والرقابة على أعمال الدولة وتوجيهها من خلال تنفيذ الميزانية من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والشفافية. تعريف آخر يتوافق مع التعريفات السابقة ينصّ على أنّها : "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيّرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والإستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة"<sup>2</sup>.

ولهذا يمكن تلخيص العناصر الأساسية التي تدخل في تعريف السياسة المالية في أنّها : تعبّر عن أداة الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الإقتصاد.

## 2. أدوات السياسة المالية وآلية عملها :

أعطى الفكر الإقتصادي الحديث أهمية كبيرة لدور الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي، الذي تعمل على تسييره بواسطة مجموعة آليات يُطلق عليها أدوات السياسة المالية، وفي هذا الصدد سنعمل على إستعراض هذه الأدوات بالإضافة إلى طريقة استخدامها في حل أزمات الإقتصاد عبر التسلسل الموالي.

**1.2. أدوات السياسة المالية :** للسياسة المالية ثلاث أدوات أساسية، تستخدم من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المسطرة في إطارها، ويتعلّق الأمر بالنفقات والإيرادات العامة اللذان يمثلان محور الأداة الثالثة ألا وهي الميزانية العامة، تفصيل هذه الأدوات في هذا الجزء.

<sup>1</sup> - تقوى حسناوي وعبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سابق، ص. 8

<sup>2</sup> - داود سعد الله، مرجع سابق، ص. 100

**1.1.2. النفقات العامة :** تعرّف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.<sup>1</sup> وقد أدى تطوّر دور الدولة بدوره إلى تطوّر مفهوم النفقة العامة، الذي كان مفهومها التقليدي ينحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة الحارسة (الأمن، الدفاع، الأشغال العامة)، ولكن مع توسّع دور الدولة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929، اضطرت هذه الأخيرة إلى التّدخل في النشاط الإقتصادي لمواجهة هذه الأزمة، ما أدى إلى توسّع مفهوم النفقات العامة.<sup>2</sup>

من هنا أسهب الباحثون الإقتصاديون في تصنيفهم للنفقات، ويبقى على كل دولة الأخذ بالتقسيم الذي يلائم حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الإقتصادي والإجتماعي، هذه التقسيمات تراوح مداها بين ماهو نظري وآخر عملي، نوجزه في الآتي.

أ. **تقسيم النفقات من حيث الغرض :** إستنادا لهذا المعيار، تصنّف النفقات إلى :

- **نفقات إدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشتمل على نفقات الإدارة العامة والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.
- **نفقات إجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلّق بالأهداف والأغراض الإجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الإجتماعي للمواطنين.
- **نفقات إقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تلتزم بها الدولة لتحقيق أغراض إقتصادية بصورة أساسية ويسمى أيضا هذا النوع من النفقات بالنفقات الإستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، كما تشمل هذه النفقات كل ما ينفق على الخدمات الأساسية كالنقل، المواصلات، الطاقة.
- **نفقات مالية:** تتضمن النفقات المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.
- **نفقات عسكرية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة وإستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات الحرب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص. 27

<sup>2</sup> - حسينة قاسمي، السياسة المالية في الجزائر \_ واقع وآفاق\_، مذكرة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص. 21

<sup>3</sup> - حسينة قاسمي، مرجع سابق، ص.ص 22-23



- ب. **تقسيم النفقات من حيث الطبيعة:** إذ تنقسم النفقات وفقاً لطبيعتها إلى:
- **نفقات حقيقية:** وتشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية، وهي التي تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل للإنفاق تصنف إلى:
    - نفقات جارية: تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة، أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها، ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووسائل نقل وما إلى ذلك.
    - نفقات استثمارية: يقصد بها النفقات التي تُخصَّص لزيادة تكوين رأس المال وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات الكهرباء.
  - **نفقات تحويلية:** وتخصَّص النفقات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات، حيث تهدف بذلك إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة في مسارها الأصلي تسعى من خلاله نحو تحقيق هدف إقتصادي أو إجتماعي أو مالي، وتنقسم تبعاً لأغراضها إلى:
    - نفقات تحويلية إقتصادية: تتمثل في الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض، سعياً منها لإتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة لإستهلاك هذه المنتجات أو دعم هذه المشروعات في حد ذاتها؛
    - نفقات تحويلية إجتماعية: وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمساندتها في مواجهة أعباء المعيشة وتحقيق نوع من العدالة الإجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات؛
    - نفقات تحويلية مالية: وتخصَّص لتسديد الفوائد الناجمة عن القروض والفوائد وأقساط إستهلاكها السنوية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - تقوى الحسنوي وعبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سابق، ص. 17-18

ت. تقسيم النفقات من حيث دوريتها: حيث يمكن تصنيفها إلى:

- **نفقات عادية:** ويطلق عليها أيضا تسمية النفقات الدورية، إرتباطا بكونها تتحقق عادة وتكرر في فترات دورية منتظمة، ومن أمثلة هذه النفقات أجور الموظفين، نفقات الصيانة وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس كميتها أو حجمها وإنما تكرر نوعها في كل ميزانية.

- **نفقات غير عادية:** وتسمى كذلك بغير الدورية أو الإستثنائية، وهي تلك التي لا تتكرر بانتظام في الميزانية ولكن تدعو الحاجة إليه كنفقات إنشاء الطرق وكذا مواجهة الكوارث الطبيعية.<sup>1</sup>

**2.1.2. الإيرادات العامة:** تعرّف الإيرادات العامة بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي، وذلك حتى تستطيع أن تمارس دورها، حيث تعتبر الإيرادات دخولا للدولة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي،<sup>2</sup> وفي سياق تطوّر مفهوم النفقات إتسع نطاق الإيرادات اللازمة لتغطيتها، وأصبحت بذلك أداة من أدوات التوجيه الإقتصادي والاجتماعي. ويمكن تقسيمها إلى:

أ. **إيرادات أملاك الدولة (الدومين):** يشكّل هذا القسم من الإيرادات منبعا هاما ومصدرا مستمرا يستطيع توفير أموال شبه مضمونة، أي كانت طبيعة هذه الممتلكات عقارية أو منقولة وبغض النظر عن نوعية الملكية عامة أو خاصة، وتنقسم هي الأخرى إلى:

- **الدومين العام:** ويخص كل ممتلكات الدولة الخاضعة للقانون العام وتخصّص لتلبية الحاجات العامة مثل الطرق، المطارات، الموانئ، الحدائق العامة وغيرها؛

- **الدومين الخاص:** ويخص الممتلكات الخاضعة للقانون الخاص ولا يحقق منفعة عامة،<sup>3</sup> فهي تؤدي وظيفة مالية، ويتعلّق الامر بـ: الدومين العقاري، الدومين الصناعي والتجاري، الدومين المالي،<sup>4</sup> وتجدر الإشارة إلى أنّ الدومين الخاص لا يخصّص للمنفعة العامة وإنما يخصّص للمشروعات والشركات الخاصة (إعادة نظر).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 91

<sup>2</sup> - مصباح مسعادي ومحمد الطاهر بوقصة، تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1998-2015، مذكرة

ماستر في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017، ص. 8

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص. 9

<sup>4</sup> - حسينة قاسمي، مرجع سابق، ص. 13

<sup>5</sup> - مصباح مسعادي ومحمد الطاهر بوقصة، مرجع سابق، ص. 9

ب. **الإيرادات الضريبية:** وتعبّر عن عوائد البرامج التي تخطّطها الحكومة وتتفّذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنّب آثار أخرى تتواءم مع الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتُصنّف إلى:

- **الضرائب:** وهي عبارة عن فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلية العامة بصورة نهائية، وهذا مساهمة في التكاليف والأعباء العامة، ومن دون أن يعود عليه نفع خاص مقابلها،<sup>1</sup> ويقسمها مختصّو المالية إلى قسمين: ضرائب مباشرة تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال كالضريبة على الدخل، وضرائب غير مباشرة وتُفرض على المال عند إنفاقه، كضريبة المبيعات وضريبة الإنتاج.<sup>2</sup>

- **الرسوم:** وهي عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه من إحدى الهيئات العامة، ويقترن النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد، فيما يتعلّق بأداء النشاط أو الخدمات العامة.<sup>3</sup>

ج. **القروض:** تعتبر القروض عن مبالغ من المال تستدينها الدولة من المقرضين لفترة محدودة أو غير محدودة وتستعين بحصيلتها لتغطية بعض أنواع النفقات،<sup>4</sup> وقد كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية إستثنائية، ولكن في ظل الظروف الرّاهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم تعاني من العجز، لهذا تضطر حكومات عدّة سنويا إلى الإقتراض.<sup>5</sup>

**3.1.2. الميزانية العامة:** والتي تسمّى في كتابات أخرى **بالموازنة**، وتُعدّ الميزانية العامة ثالث أداة تستعملها السياسة المالية، وتتضمّن الإيرادات والنفقات العامة بمختلف أشكالهما، ومن خلالها يمكن للحكومة استخدام إحدى الأدوات أو كلاهما معا بغية تحقيق الأهداف المرجوة. وتُعرّف الميزانية العامة على أنها تمثيل النفقات والإيرادات الحكومية المتوقّعة خلال فترة قادمة عادة ما تكون سنة، أي أنها توضّح أوجه الإنفاق المتوقّع للعام القادم وكذا أوجه تحصيل الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات، وتواجه الميزانية عادة إحدى ثلاث حالات، إذ من الممكن أن تواجه فائضا مالي في حالة ما إذا تجاوزت الإيرادات العامة للنفقات وهي حالة نادرا ما تصادفها المجتمعات النامية، أو عجزا ماليا عندما تكون

<sup>1</sup> - منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1991، ص. 101

<sup>2</sup> - حسينة قاسمي، مرجع سابق، ص. 15

<sup>3</sup> - مصباح مسعادي ومحمد الطاهر بوقصة، نفس المرجع والصفحة سابقا.

<sup>4</sup> - حسينة قاسمي، مرجع سابق، ص. 16

<sup>5</sup> - تقوى حسناوي وعبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سابق، ص. 16

النفقات العامة أكبر بكثير من الإيرادات والتي تعدّ تمثيلاً واقعياً لحالة مجتمعاتنا، أما الحالة الأخيرة فهي حالة التوازن التي يتساوى فيها الإنفاق العام مع الإيرادات.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم دول العالم المتقدّمة منها والنامية تواجه مشكل تزايد العجز في الموازنة العامة، وقد أصبح مقبولاً ومسلماً به بعد أزمة الكساد العالمي وتماشياً مع أفكار كينز التي تؤمن بوجود عجز في الموازنة العامة، بتجاوز النفقات المحقّقة الإيرادات المخصّصة، وعلى الرغم من كون العجز الميزانياتي أمر غير مرغوب بالنسبة لدول عديدة، إلا أنّ أصحاب الفكر الكينزي إعتدوا على سياسة العجز الميزانياتي المقصود التي تحدّثه الدولة بمحض إرادتها، وهذا بشكل مؤقت في فترات الكساد لأنّ تحقيق التوازن الإقتصادي في هذه الحالة يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الإقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة العجز الميزانياتي في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الإستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة وزيادة القدرة الشرائية للأفراد وزيادة مستوى إستهلاك العائلات،<sup>2</sup> وسنعود لتناول كيفية إعتداد نظرية العجز المنظم (المقصود) بالتفصيل في العنصر الموالي.

وهناك عدّة أنواع للعجز الميزانياتي، أهمّها:

- **العجز الجاري:** وهو عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالإقتراض، ويُقاس بالفرق بين إجمالي النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية.
- **العجز الشامل:** وهو عبارة عن مجموع العجز المتعلّقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.<sup>3</sup>

وتكمن فعالية السياسة المالية في مدى قدرة الدولة على التأثير في النشاط الإقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات المالية بإستخدام كل من الضرائب التي تقوم الحكومة من خلال فرضها إلى إعادة توزيع الدخل سواء كانت مباشرة (على الدخل) أو غير مباشرة (على المبيعات)، وإعادة توزيع النفقات الحكومية في مجالات الخدمات والسلع وتوزيع الدين العام والقروض عن طريق بيعها بسندات، إنّما نتوقّف كثيراً على مدى الترابط والتناسق بينها وبين أدوات السياسة الإقتصادية الأخرى (كالسياسة النقدية والمصرفية وسياسة الأجور والأسعار وسياسة ميزان المدفوعات).

<sup>1</sup> - مصباح مسعدي ومحمد الطاهر بوقصة، مرجع سابق، ص.ص 9-10

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.ص

179-180

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص.ص 206-208

## 2.2. آلية عمل السياسة المالية :

يمكن توضيح آلية عمل السياسة المالية من خلال أدواتها التي توجّهها لمعالجة الفجوات والأزمات التي يواجهها الإقتصاد كما يلي.

**1.2.2. في حالة أزمة كساد إقتصادي:** يظهر الكساد في الإقتصاد حينما يعاني من إنخفاض في مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية وانتشار للبطالة بأنواعها، أي أنّ النشاط الإقتصادي يمرّ بحالة تباطؤ، وفي مثل هذه الحالة تستخدم أدوات السياسة المالية على النحو الآتي:

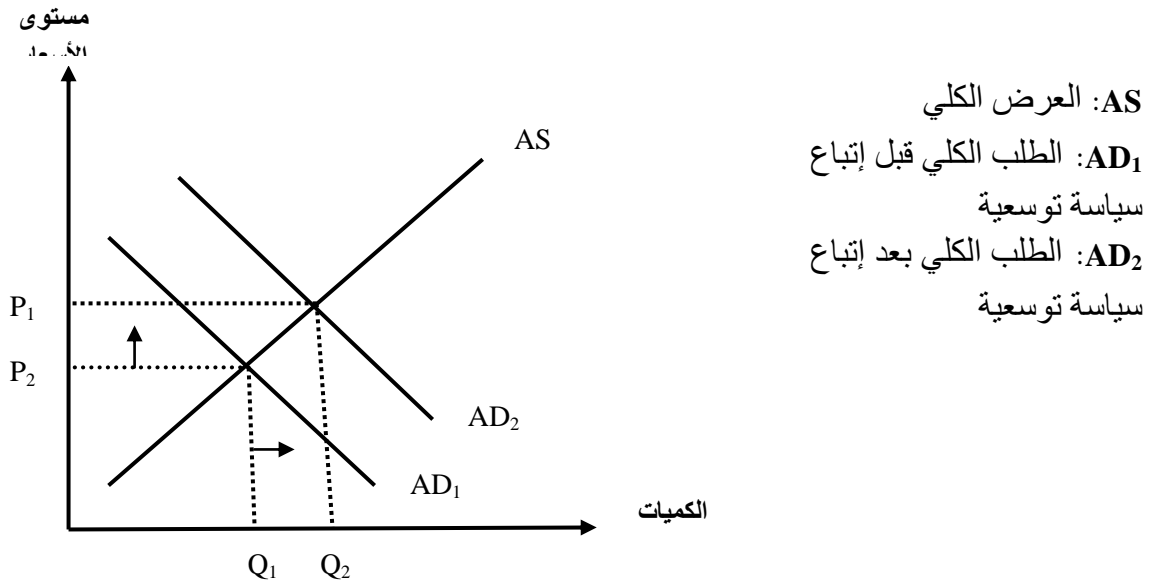
- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام: ولعلّ هذا يذكر بما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العظيم في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الإقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد التي بارتفاعها يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، هذا الأخير زيادته ترفع من إنتاجية المؤسسات ومنه إلى البحث عن أيادي عاملة جديدة وزيادة التوظيف، ما يكون نتيجته علاج مشكل البطالة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

- تخفيض الضرائب: وتلجأ هنا الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق أو تقديم إعفاءات ضريبية للمواطنين، مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأنّ تلك الضرائب التي كانت تُقتطع من المواطنين بنسبة معيّنة قد تمّ تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الإقتطاعات قليلة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصّص للإنفاق الإستهلاكي والإدّخار، ومنه إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الإستثماري والطلب الإستهلاكي.

- المزج بين الحالتين: أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية قصد زيادة الدخل وخلق فرص الإستثمار للحد من البطالة، وذلك بما يخدم الإقتصاد ودفع عجلته والخروج من حالة الكساد،<sup>1</sup> وهذا بإتباع سياسة توسّعية كما هو موضّح في الشكل أدناه.

<sup>1</sup> - تقوى حسناوي وعبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سابق، ص.ص 19-20

الشكل رقم (1. 2) \_ السياسة المالية التوسعية



المصدر: تقوى حسناوي وعبد العزيز أحمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر في الفترة (1986-2014)، مذكر ماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة العربي

التبسي، تبسة، 2016، ص.20

القراءة المباشرة للشكل تظهر أن إتباع السياسة التوسعية سيسمح بانتقال منحنى الطلب الكلي من

AD<sub>1</sub> إلى AD<sub>2</sub> أي زيادة حجم الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني وبالتالي القضاء على فجوة الكساد.

2.2.2. في حالة التضخم الإقتصادي: تحدث هذه الفجوة عند حدوث إرتفاع متواصل في

المستوى العام للأسعار، ومن هنا يتجلى دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب

وتخفيض القدرة الشرائية، وهذا عبر إتباع سياسة مالية إنكماشية والتي تعتمد على:

- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي إلى تخفيض حجم الإستهلاك بفعل آلية المضاعف، ومن

ثم إلى تخفيض في الطلب وبالتالي كبح مستوى الأسعار.

- رفع مستوى الضرائب: وهو ما يكون أثره نقص في حجم الدخل القابل للإنفاق ومنه تقليص حجم

الطلب الكلي في الإقتصاد وهو ما يعمل على خفض المستوى العام للأسعار.

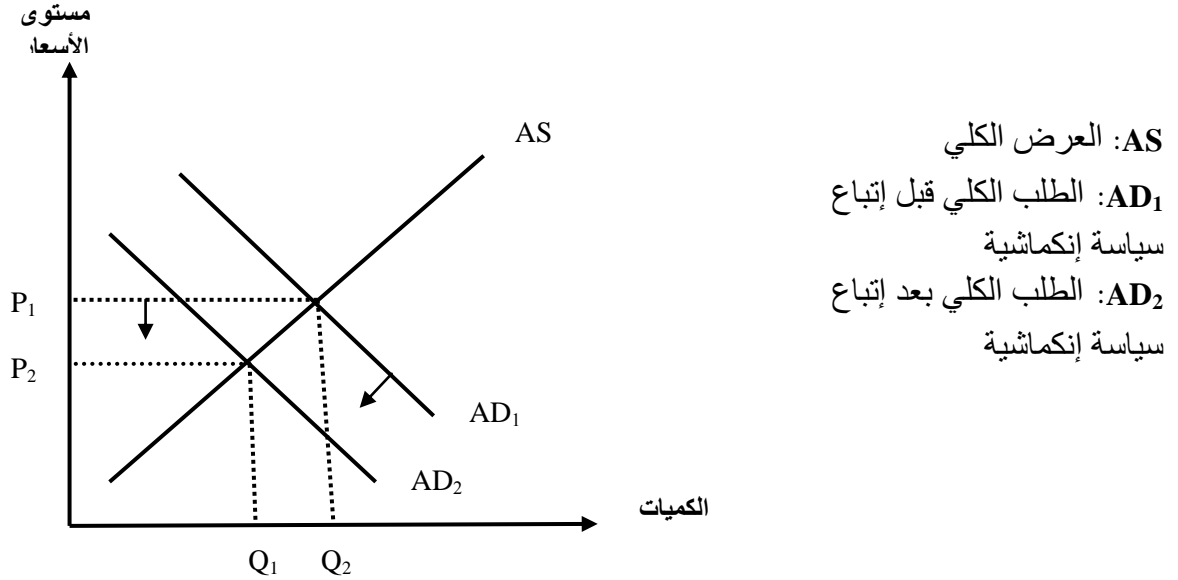
- إستخدام كلا الطريقتين: أي زيادة الضرائب وتخفيض في مستوى الإنفاق العام من أجل الخروج من

حالة التضخم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مصباح مسعادي ومحمد الطاهر بوقصة، مرجع سابق، ص.11-12

والشكل الموالي يبيّن آلية تنفيذ السياسة الإنكماشية في حالة التضخم.

الشكل (1.3) \_ السياسة المالية الإنكماشية



المصدر: نفس المرجع السابق، ص.21

من خلال البيان نلاحظ أنّ إتّباع السياسة الإنكماشية يسمح بانتقال منحني الطلب الكلي من الوضع  $AD_1$  إلى  $AD_2$  وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الأسعار من  $P_1$  إلى  $P_2$  ومنه إلى حل أزمة إرتفاع الأسعار في الإقتصاد.

### 3. أهداف السياسة المالية وآثارها:

سنقوم في هذا العنصر بتقديم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال سياساتها المالية الموضوعية باستخدام أدواتها، إلى جانب الآثار الناتجة عن تنفيذها.

**1.3 أهداف السياسة المالية:** تعددت أهداف السياسة المالية وتوّعت باختلاف الإقتصاديّين، غير أنّ جميعها يتفق على أنّ كل سياسة مالية تضعها الدولة تسعى من خلال إلى :

- الكفاءة في تخصيص الموارد الإقتصادية: يتضمّن هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات وبأكفأ صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخّل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معيّنة بهدف تحقيق أقصى نفع أو أقل ضرر؛

- تحقيق الإستقرار في الأسعار: تمكّن السياسات المالية إقتصاديات الدول من إحتواء الضغوط التّضخمية والإنكماشية، وذلك بالحدّ من التقلّبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرّض لها الإقتصاد بطريقة غير مرغوب فيها، وغالبا ما تكون معالجة الإرتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة إنخفاضها، ولأجل تحقيق ذلك بالنظر لما يترتّب عن هاتين الفجوتين من آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية سيّئة، تلجأ البلدان إلى إستخدام سياساتها المالية لمعالجة ذلك، أي العمل على تكييف هذه السياسات بما يؤمّن تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- الوصول إلى مستوى التّشغيل الكامل: أي تحقيق التّشغيل الكامل بالنسبة للطّاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الإهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة عبر التوجّه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا كما سبق وقدمنا، وهذا بغية رفع مستوى الطلب الكلي الفعّال، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطّلب على العمالة ومنه إلى رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي، من منطلق كون العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطّلب الكلي هي علاقة طردية
- تحقيق النّمو الإقتصادي: نظرا للتباطؤ الذي حصل في نمو الإنتاج الحقيقي في البلدان الصناعية والذي لم يتجاوز 2% خلال الفترة (1913-1938)، ونتيجة للدّمار والإنهاك الإقتصادي الذي عانت منه هذه الدول من مخلفات الحرب وبروز الحاجة إلى القيام بإعمار وتطوير إقتصادياتها، أصبح من الضروري تدخّل حكومات هذه البلدان لحل هذا المشكل والتوسّع في إمكانياتها الإنتاجية، بحيث تعمل على زيادة النّمو في الطّاقة الإنتاجية؛ هذا الهدف يعتبره المختصون غاية طويلة الأمد، تحقيقه يتطلّب إعتداد سياسات مالية مثلى والإناطة بدورها الهام في تنمية الموارد المادية والبشرية وتحقيق زيادات مستمرة في الطّاقة الإنتاجية، ومنه نحو تجسيد النمو الإقتصادي الذي يساعد على تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص عمل.<sup>1</sup>
- تأسيسا على ما سبق، يجب التنويه إلى أن تجسيد هذه الأهداف يجب أن يكون في تناسق مع أهداف سياسات البلدان النقدية والفصل في أولويات التنفيذ بينها، وذلك لتجاوز السلبيات التي قد تتجرع عن ما إذا لم يكن هناك إهتمام واضح بمسألة التنسيق بين أهداف كلا منهما.

<sup>1</sup> - تقوى حسناوي و عبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سابق، ص.ص 11-12



### 2.3. آثار السياسة المالية: ينتج من تنفيذ السياسات المالية الموضوعة من الحكومات الآثار التالية:

- إعادة تخصيص الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العمومي: كما هو معلوم، يتطلب النشاط الإقتصادي جزءا من موارد المجتمع، فعند قيام الحكومة ببناء وإقامة البنايات أو تعبيد الطرق العامة، فإنها تحتاج إلى موارد بشرية وغيرها، كما يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يستخدم هذه الموارد لتقديم خدمات بعض المرافق التي تديرها الدولة، ولكن من المؤكد أنّ الكميات التي تقدّمها الدولة من تلك الخدمات تختلف إختلافا جوهريا عن تلك التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص، وهو ما يبرّر تحويل خدمات بعض الموارد إلى القطاع الحكومي؛

- إعادة توزيع الدخل الوطني: وذلك من أجل التقليل قدر المستطاع من التفاوت بين مداخيل الأفراد، والذي يتحقّق عادة عن طريق زيادة نسبة الدخل لشرائح المجتمع ذوي الأجور الدنيا، من خلال تطبيق معدلات ضريبية منخفضة عليهم وزيادة الإنفاق الذي يعمل على تحسين مداخيلهم، والعكس بالنسبة لأصحاب الأجور المرتفعة.

- تغيير مستوى النشاط الإقتصادي العام: من المؤكد أن تأثير النشاط الحكومي على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل والثروات سيؤدي إلى تغيير حجم الإنتاج ومستويات الأسعار، الأمر الذي سيؤثر على المستثمرين بالقطاع الخاص ؛ هذا التأثير يختلف الباحثون الإقتصاديون في تحديد كونه أمر إيجابي أو سلبي، فهناك من إعتبر أنّ هذا التدخّل ستكون نتيجته سلبية على القطاع الخاص، إنطلاقا من أنّ القطاع العام سينافس المستثمرين الخواص في طلبهم على الموارد المتاحة، كما أنّه سيطلبهم دوما بدفع ضرائب عن نشاطهم الإقتصادي وذلك لتمويل مختلف المشاريع التي تقوم بها الدولة، بمعنى آخر أن القطاع العام ينافس القطاع الخاص في الحصول على الموارد الإقتصادية بأمواله التي تكون جزءا من إيراداتها ؛ في حين إتجه آخرون إلى النظر للنشاط الحكومي إلى أنّه يساعد المنتجين في قيامهم بعملياتهم الإنتاجية من خلال مشاريع المرافق العامة المنجزة وشبكات الطرق البرية الموضوعة وإهتمامه بتتمية مصادر الطاقة وغيرها من الخدمات التي تفيد المستثمرين الخواص كثيرا، ومن ثمّ فإشتراك القطاع الخاص في تمويل النشاط الحكومي بدفع الضرائب المستحقة يعود عليهم بفوائد أكبر، لأنّه ليس في مقدورهم القيام بهذه المشروعات الحكومية ذات الفائدة العامة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سمير محمود معتوق وأمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2000، ص.335

## المطلب الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الاسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر النفط وانوعه ومحددته والتطور التاريخي لاسعر النفط وفقا لترتيب التالي:

### 1. تعريف أسعار النفط :

لسعر النفط عدة تعاريف وأنواع منها :

▪ مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب اسعار النفط على اساس البرميل الامريكي 159 لتر ويعادل ال طن المتري 7-8 براميل حسب كثافة النفط<sup>1</sup>

▪ "سعر النفط يعني قيمة المادة او السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود حيث ان مقدار ومستوى اسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية او السياسية او طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه او في طلبه او الاثنين معا".<sup>2</sup>

▪ "سعر النفط الحقيقي او مايسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة ، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ماطرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي او التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ اساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الاخرى ، ومن هنا يلزم ان ينتسب السعر الحقيقي الى سنة معينة وهي سنة الأساس".<sup>3</sup>

ومنه فان سعر النفط هو القيمة التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

### 2. انواع اسعار النفط:

لسعر النفط انواع متعددة وهي:

#### 1.2 السعر المعلن:

هو السعر الذي يتم اعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية ،وقد ظهرت هذه الاسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1880 م اين تميزت السوق انذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرت شركة واحدة على عمليات انتاج النفط ،وقد كان ستاندرد اويل لنيو جرسى هي

<sup>1</sup> سيد احمد فتحي الخولي، اقتصاد النفط، ط 5 1997 جده ص 271- 272

<sup>2</sup> محمد احمد الدوري "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 ص 194-195

<sup>3</sup> حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006 ص 240

تساند ردوايل ويحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي اليها. وما يميز السعر المعلن انه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب ،كما ان الدول المنتجة لم يكن لها اي دور يذكر في تحديده ،وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الارباح.

## 2.2 السعر الحقيقي:

هو السعر بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملة الرئيسية المتداولة. وهي عبارة الاسعار المتحققة لقاء تسهيلات او حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن او التسهيلات في شروط الدفع والسعر هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات او التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

ظهر السعر المتحقق منذ اواخر الخمسينات حيث عملت به الشركات النفطية الاجنبية المستقلة، وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منطقة الاوبك او الدول الاجنبية الاخرى.

حيث ان مقدار مستوى الاسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الاطراف النفطية المتعاقدة ، والى جانب ظروف السوق النفطية في تأثيرها على الاسعار المتحققة هناك تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الاسعار المتحققة.<sup>1</sup>

## 3.2 سعر الاشارة:

ظهر هذا النوع من الاسعار في فترة الستينات بعد ظهور الاسعار المتحققة الى جانب المعلنة ، اخذ واعتمد سعر الاشارة في الشركات النفطية الاجنبية او المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الاجنبية من اجل توزيع او قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين ان سعر الاشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد السعر المتحقق اي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ان هذا السعر اخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولييه مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا.

<sup>1</sup> \_ محمد احمد الدوري ، مرجع سابق ص 198-197

## 4.2 سعر الكلفة الضريبية:

تتعامل بهذا السعر شركات النفط الاجنبية العاملة في العديد من مناطق العالم من مناطق العالم النفطية حيث ان هذه الشركات المستغلة لثروة النفط تحصل على النفط المنتج من قبلها في البلدان النفطية كطرف مشتري ، حيث ان ثمن حصولها على ذلك النفط يحتسب على اساس هذا السعر .  
يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل او طن النفط وهو يساوي او يعادل تكلفة الانتاج (النفط) زائد عائد الحكومة النفطية .  
اي انه السعر المعادل لكلفة انتاج النفط الخام مضافا له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية ، العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال النفطية .<sup>1</sup>

## 5.2 السعر الفوري:

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا او فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق بين الاطراف العارضة والمشتريية بصورة آنية .  
وظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة او المفتوحة بين الاطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة لاختلال او عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث ان مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقر بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية فقد يكون السعر الفوري اقل او ادنى مما للسعر المعلن النفطي او مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة اذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا او محدودا ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة مما هي الاسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم توازن بين العرض والطلب النفطي وبصورة كبيرة .

حيث انه لم تكن اسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب وإنما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية لكن بعد ازمة 1973 وما احدثه من اضراب طورت الدول المستهلكة اساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتقادي تقلبات الاسعار وشجعت على زيادة انتاج الدول من خارج اوبك مما قلل من السيطرة في مجال التسعير وفتح المجال امام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على اسعار النفط .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 199.

<sup>2</sup> حمادي نعيمة، تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة تخصص نفود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بن بوعلي الشلف 2، الجزائر، 2009/2008، ص 57.

## 6.2 السعر المستقبلي:

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على اساس الاسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك<sup>1</sup>

## 3. محددات اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

ستناول في هذا الجزء الطلب العالمي على النفط الخام والعرض العالمي للنفط الخام كما سنتطرق ايضا الى العوامل المؤثرة في كل منها.

## 1. الطلب والعرض العالمي للنفط الخام والعوامل المؤثرة فيه

## (1) الطلب العالمي للنفط الخام

يتحدد الطلب النفطي بمدى مقدار الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام او منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع الحاجات الانسانية سواء كانت الاغراض استهلاكية او انتاجية.<sup>2</sup>

حيث ان هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام وذلك لتحديد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له ،منها ما يعتبر اساسيا والبعض الاخر يعتبر ثانويا وهي:

- مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسيع الميكانيكي: ان النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي والطلب على النفط الخام ،ويعكس مستوى التقدم الاقتصادي ، فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات ،ووسائل النقل البري والبحري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي ، كما ان النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم النفطي والصناعي ،يرتبط ارتباط وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط ،فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط وبالعكس فان كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه ان يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالنقل اي ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الاخر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نواف الرومي ،منظمة الاوپك واسعار النفط العربي الخام ، الطبعة الاولى ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،والاعلان ،2000 ،ص24

<sup>2</sup> نواف الرومي، مرجع سابق،ص 24

<sup>3</sup> حمادي نعيمة مرجع سابق ،ص 70

- **سعر النفط الخام** : السعر هو من العوامل الاساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة

عامة حيث ان انخفاض او تدني السعر يؤدي الى زيادة او توسع الطلب وعكسه يكون تماما.<sup>1</sup>

- **الاستقرار السياسي في العالم** : يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون اثاره واضحة على تغيرات الاسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي احيانا في تقلص الامدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الامدادات ، في الوقت الحالي<sup>2</sup>.

ولاحظت اسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق اضافة الى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع امدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الارباح وعلى الأساس تلجأ الدول الاكثر استهلاكا وفي مقدمتها امريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث اشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من ان تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

- **المناخ** : يزداد الطلب على الطاقة في الاجواء المناخية المتطرفة ، فبرد الشتاء الشديد يؤدي الى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم ، وفي فصل الصيف ايضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات الى استهلاك اكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة اكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة ، كل ذلك جعل الاوبك تحدد سقف انتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

- **النمو السكاني** : يعتبر عامل السكان احد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي ، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايد فان ذلك يؤدي الى توسيع ونمو الطلب بافتراض ان نسبة النمو السكاني اقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد ، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات ، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط ، اما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة

<sup>1</sup> محمد احمد الدوري مرجع سابق س 153

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي ، **ثورة اسعار النفط** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ص 29

استهلكوا 96.2 مليار برميل نפט ، ويتوقع ان يصل عدد سكان العالم سنة 2050 الى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نפט .

بالرغم من ان العامل السكاني عامل مهم غير ان تأثيره على طلب العالمي للنפט يكون نسبيا و متكاملًا مع بقية العوامل الاخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي ، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18 % من سكان العالم غير انهم يستهلكون 70% من بترول العالم أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72 % فإنهم يستهلكون 30 % فقط من بترول العالم<sup>1</sup>.

- **اسعار السلع البديلة** : تؤثر السلع البديلة او المنافسة ايجابيا او سلبيا على الطلب العالمي للنפט ، ايجابا في حالة تعذر منافستها للسعر البترول وبالتالي عدم انقاصها للطلب البترولي مما يؤدي الى تخفيض وتراجع الطلب على النفط ، ومن اهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري ، الغاز الطبيعي ، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية ، وتتميز هذه السلع بالارتفاع في تكاليف انتاجها واستعمالها ، اضافة الى صعوبة نقلها كل هذه الاسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنפט.

## (2) العرض العالمي للنפט الخام :

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلع البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة ، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع او طرف عارض او يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين او اطراف عارضين لتلك السلعة بسعر او اسعار مختلفة في زمن محدد<sup>2</sup>.

كما انه توجد العديد من العوامل والاسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنפט سواء بالارتفاع او الانخفاض ، وتختلف درجة تأثيرها من عامل الى اخر واهم هذه العوامل نجد :

- **الاحتياطات والطاقة الانتاجية** : تعتبر الاحتياطات والطاقة الانتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنפט ، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد ان هناك امكانية على الزيادة في الانتاج اما عن طريق انتاجية الابار القديمة او عن طريق حفر ابار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا او زيادة الطاقة الانتاجية

<sup>1</sup> \_ صباح نعوش ، الى اين اسعار النفط ، مجلة اخبار النفط والصناعة . الامارات العربية المتحدة ، 2000 ، متوفرة على الموقع التالي

www.moenr.gov.ae:

<sup>2</sup> \_ هاشم عنوان حسين ، عبد الله محمد جاسم "اقتصاديات الموارد الطبيعية" ، بغداد ، 1992 ، ص 311

- **السعر** : تلعب الاسعار دورا هام في المقادير المعروضة من اي سلع ، فارتفاع سعر النفط يؤدي الى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا ان سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.
- **المستوى التكنولوجي والتقتي لأدوات الانتاج** : يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به ادوات الانتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن الاماكن البترولية وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول .
- **المصادر البديلة للنفط وأسعارها** : تلعب اسعار المواد البديلة للنفط دورا هام في العرض البترولي ،فانخفاض الاسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على طلب النفط وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج اصلا عن انخفاض اسعار السلع البديلة
- **الحروب والأحداث السياسية** : كانت ومازالت الاحداث السياسية احد العوامل المؤثرة في العرض البترولي للنفط ،فخلال حروب وازمات سياسية كبيرة في مناطق الانتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدء من الازمنة النفطية الاولى سنة 1973 ثم 1979 ، 1980 مع بداية الالفية اصبح النفط هدف للهجوم بعد ان كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف ايران النووي وغيرها من القضايا.
- **السياسات النفطية للدول المنتجة<sup>1</sup>** : تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة انواع من السياسات كان لها اثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الاتي:  
 أ- **سياسية تغليب المتطلبات المالية (1973-1985)** : تمكن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي ،اي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.  
 ب- **سياسية تغليب السوق (1986-1999)** : تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي اي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق التوازن بينه وبين الطلب عليه ،وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

1\_ عبد المالك مبانى، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2008/2007 ص61



ت- سياسة تثبيت الاسعار (ابتداء من عام 2000): تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الاوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الاسعار، فعندما ترتفع اسعار النفط خارج نطاق 22- 28 دولار لاكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الاعضاء بتغيير الانتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا.

## II. محددات اخرى لأسعار النفط

توصل الباحثون ان عوامل السوق الاساسية (الطلب، العرض) لا تبدوا انها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار اسعار النفط، بالإضافة الى ما يأتي:

### 1) السياسات الحكومية الخاطئة

في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم لازمة على عوامل وظروف السوق على انهما الدافع الرئيسي وراء زيادة اسعار النفط منذ سنة 2004، يسلم بعض المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المطرد للأسعار في 2008، بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط الى تقييد الحصول على الموارد النفطية في جميع انحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل اثناء فترة ارتفاع الاسعار.

من ناحية اخرى نجد ان عامل تأميم الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا، قد ادى الى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من الوصول وتطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في انتاج النفط وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل ايران وروسيا حافظت حكومات هذه الدول على الاعانات الحكومية المخصصة لدعم اسعار البنزين المحلية، بحيث بقيت الاسعار بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الاسواق العالمية الامر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الاسواق مع بداية الارتفاع في الاسعار ومع ذلك فان استمرار ارتفاع الاسعار ادى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية الى بدء عدد من الدول في اتخاذ اجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين، اخيرا بالنظر الى بعض الدول المتقدمة، نجد ان السياسة الضريبية المرنة لعبت دورا هام في منع تغير اسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود.

فضلا عن السياسات الحكومية الخاطئة نجد أنها في بعض الاحيان ساهمت بشكل مباشر في عدم استقرار سوق النفط ،كما هو الحال في اوروبا والولايات المتحدة بحيث ادت التشريعات الجديدة المتخذة بشأن فصل عنصر الكبريت عن الديزل الى اثر مباشر على اسعار النفط الخام الخفيف .ايضا يبدو ان القرار الهام لوزارة الطاقة الامريكية لرفع مخزون الوقود ضمن الاحتياط الاستراتيجي للولايات المتحدة الى مستويات اعلى سنة 2008 ادت الى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية ووفقا للتقديرات Philip k. verleger يكون هذا القرار قد خفض العرض ب0.1% الى 05% من النفط الخام الخفيف في السوق وبالنظر الى المرونة السارية للطلب على النفط استنتج ان قرار وزارة الطاقة الامريكية برفع مستوى المخزون الاستراتيجي ادى وحده الى زيادة الاسعار بنحو 10 دولار للبرميل وهذا ليس بالأمر الجديد بالنظر الى انه بعد الصدمة البترولية لعام 1973 شجعت الولايات المتحدة الى سياسات اكتناز سيئة للوقود.

## 2) متغيرات الاقتصاد الكلي

**إنخفاض الدولار:** من العوامل العديدة التي في كثير من الاحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع اسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الامريكي على مدى السنوات الخمس الماضية ففي حين ان العلاقة بين اسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح اطراف السوق في معظم الاحيان ،نجد ان انخفاض قيمة الدولار ستؤدي الى ارتفاع في سعر النفط والعكس فمذ ان تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الامريكي يفترض ان بانخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة - انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الاخرى سيرتفع سعر الدولار<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سعد الله داود ،تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفطواثرها على استقرار الاسعار ،2008-2010 ،مجلة الباحث .عدد09 ،ص 215,216

#### 4. التطور التاريخي لأسعار النفط

لقد مرت اسعار النفط الخام بعدة تطورات خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ،انما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية ، إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة.

#### ❖ الفرع الاول : تطور اسعار النفط (1973 - 1985)

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات ، وبقيت اسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5-3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اوائل عقد التسعينات الامر الذي ساهم في نمو الطلب ، ثم زادت الى اكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11-13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع الى 36 دولار عام 1980 ،وهو ماساهم في زيادة الانتاج من خارج الاوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط<sup>1</sup> .

وترجع هذه التذبذبات في اسعار النفط الى الازمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث انه بعد سنة 1973 تأكد ان عصر النفط المنخفض قد إنتهى ، وان عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الاسعار انتهت ايضا وان الدول المصدرة للنفط لن تقبل باقل من قيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها ،وبذلك تعاقب مؤتمرات الاوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الاسعار فيما يتناسب والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.<sup>2</sup>

في عام 1982 لجأت منظمة الاوبك الى خفض الانتاج سعيا منها لإبقاء الاسعار عند مستوى عال ،إلا تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي اجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض اقطار منظمة الاوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة ، كل هذه العوامل شكلت عائقا امام الاوبك ودفعتها الى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.01 دولارا للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985 وبداية من عام 1986 انهارت الاسعار بشكل سريع خلال الاشهر الاولى ، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه ازمة حقيقة للدول المنتجة للنفط خصوصا اعضاء الاوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حمادي نعيمة ،مرجع سابق ،ص11

<sup>2</sup> قصي عبد الكريم ،اهيمة النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا) منشورات الهيئة السورية للكتاب ،دمشق 2010، ص136

<sup>3</sup> صديق محمد "عفيقي ،تسويق البترول" مكتبة عين شمس ،القاهرة 2003 ، ص 275 "

❖ الفرع الثاني: تطور اسعار النفط في الفترة 1986-2000

لقد شهدت هذه مرحلة عدة تطورات وشهد متوسط تلك الاسعار انخفاضا خلال انهيار الاسعار عام 1986 م الى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986-1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في الانتاج في الاوبك في تلك المدة.<sup>1</sup>

وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية الى عدة ظروف ادت الى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب ،فمن ناحية الطلب عرفت دول اسيا ازمة اقتصادية اثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب ، اما ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الامدادات النفطية لدول الاوبك من 25 مليون برميل الى 27.5 مليون برميل يومي ،وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المحروقات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر الى حدود 12.3 دولار للبرميل .

واثرت ازمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى دول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الاخيرة من 3.4/ عام 1997 الى 1.8/ عام 1998 .  
وبداية 1999 تحسنت الاوضاع وارتفع السعر الى 17.5 بسبب خفض انتاج دول الاوبك ودول من غير الاوبك فوصل السعر سنة 2000 الى 27.6 دولارا للبرميل .<sup>2</sup>

❖ الفرع الثالث: تطور اسعار النفط في الفترة 2001-2010

شهدت هذه الفترة اسعار الاوبك انخفاضا في مستوايتها حيث بلغ سعر الاوبك 23.1 دولارا للبرميل لينخفض ب 5.3 دولارا ، وشهدت السوق النفطية في عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الاثر الواضح في تحسين مستويات الاسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الاوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الاوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002 ،كل ذلك ساهم في رفع سلة اسعار الاوبك الى 24.3 دولار للبرميل.<sup>3</sup>

وفي عام 2003 ارتفعت سلة اسعار الاوبك لتصل الى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع الى عدة اسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الاسعار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> قصي عبد الكريم ابراهيم ،مرجع سابق ،ص136

<sup>2</sup> تقرير الامين العام لمنظمة الاوبك العدد 28،سنة 2001

<sup>3</sup> تقرير منظمة الاوبك ،العدد 29 ،سنة 2002

<sup>4</sup> التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة ،2002-2003،ص127

وفي سنة 2007 ارتفعت اسعار النفط بشكل لاقت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 و 80 دولارا سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولارا للبرميل ،ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية في شهر اكتوبر عام 2008 حيث وصل النفط الى 60 دولار للبرميل وهو ادنى مستوى منذ اكثر من سنة ، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين انه ارتفع الى 77.84 دولار في عام 2010.<sup>1</sup>

#### ❖ الفرع الرابع: تطور اسعار النفط في الفترة 2011-2018

شهدت هذه المرحلة عدة أحداث أثرت على توازن السوق النفطية من حيث الأسعار ومن حيث الإنتاج وهي ظهور بما يسمى بالربيع العربي سنة 2011 حيث تجاوز سعر البرميل من النفط 110 دولار، إلى غاية 2013. ثم إنخفاض الطلب العالمي على الطاقة، وزيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط، وارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية، كل هذه الأحداث أدت إلى إنخفاض سعر البرميل من النفط إلى مستويات قياسية أقل من 35 دولار في الثلاثي الأول من سنة 2016، ولم تعرف هذه الأسعار إستقرار بالرغم من التحسن في نهاية سنة 2016 حيث بلغ سعر البرميل 49 دولار، إلا أن الأحداث العالمية التي توالى بعد أن أصبح دولاند ترامب رئيسا للولايات المتحدة، أدت إلى تحسن سعر البرميل حيث وصل إلى 74 دولار في سنة 2018، ومن بين الأحداث التي أثرت على ذلك، الإنسحاب الأحادي الجانب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاق النووي مع إيران في الثامن ماي 2018، ومن ثم العقوبات التي فرضتها على إيران، وقد كان إجتماع أوبك بالجزائر في 22/23 سبتمبر 2018 أثر إيجابي على أسعار النفط وهذا بالعمل على تمديد إتفاق فينا ديسمبر 2016 بخفض 1.8 مليون برميل يوميا ابتداء من سنة 2017 الذي ساهم في تحسين أسعار النفط.

<sup>1</sup> \_ زغبي نبيل، اثر السياسيات الطاقوية للاتحاد الاوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري . مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،تخصص اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2012/2001 ص 24.23

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة نور الدين عبد القادر، سعدوني محمد، بلحاج فراحي (2017)<sup>1</sup>

أثر تقلب أسعار النفط على أداء السياسة المالية، دراسة قياسية لحالة الجزائر: 2016-1980.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلب سعر النفط على أداء السياسة المالية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1980-2016، معتمدين في بيانات الدراسة على الإحصائيات المنشورة في المواقع الرسمية الوطنية والدولية، مستخدمين نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، لتحليل مدى تأثير السياسة المالية بالصدمات النفطية (السلبية والإيجابية) في ظل تقلب أسعار النفط في الأسواق الدولية التي تؤثر على أدواتها (النفقات العامة والإيرادات العامة) من جهة، ومن جهة أخرى مدى تأثير المكونات الكلية الاقتصادية بهذه الصدمات في مجملها. حيث تضمن نموذج الدراسة ستة متغيرات (النفقات العامة الإجمالية الحقيقية، الإيرادات العامة الإجمالية الحقيقية، أسعار النفط، الناتج الداخلي الخام الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف الحقيقي).

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج حسب إختبار السببية لفرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الأجل الطويل، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات العامة إلى النفقات العامة، وباستخدام تجزئة التباين وإختبار استجابة ردة الفعل، تبين أن حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط (انخفاض سعر النفط) أدى إلى انخفاض العوائد (الإيرادات العامة)، وهو ما أدى إلى انتهاج سياسة مالية إنكماشية، مما يدل على أن السياسة المالية المتبعة من طرف صناع القرار هي مسابرة للاتجاهات الدورية.

في الأخير اوصت الدراسة بضرورة تنويع الصادرات في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة من أجل الخروج من تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات.

<sup>1</sup> نور الدين عبد القادر، سعدوني محمد، بلحاج فراحي، "أثر تقلب أسعار النفط على أداء السياسة المالية، دراسة قياسية لحالة الجزائر 2016-1980"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، 2017.

2- دراسة إدريس أميرة (2016)<sup>1</sup>

تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري: 1980-2014.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1980-2014، بالاعتماد على بيانات سنوية، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، لقياس أثر تقلبات أسعار البترول وتأثيرها على أدوات السياسة المالية (إجمالي الإيرادات الحكومية وإجمالي النفقات الحكومية، معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف الحقيقي). وقد توصلت الدراسة إلى نتائج وهي أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في أسعار النفط مقدرة بـ 1 % أو دولار أمريكي واحد ستسبب في إحداث أثر إيجابي في بداية فترة الاستجابة، ليتضح من خلال النتائج أن تأثير الصدمة الانفاقية ستكون أكبر من الصدمة الإيرادية على طول فترة الاستجابة. مع الإشارة أن تأثير الإنفاق الحكومي أكبر من تأثير الإيراد الحكومي، مما يدل على أن السياسة المالية المتبعة من طرف صناع القرار هي مسابرة للاتجاهات الدورية.

في الأخير أوصت الدراسة بضرورة العودة إلى القطاع الصناعي، الاستفادة من ثروة المحروقات وتحويلها إلى تنمية اقتصادية مستدامة، الإفتتاح على الإستثمارات الأجنبية برفع العراقيل الادارية ومحاربة الفساد، التنوع في إنتاج الطاقة، تنوع الواردات بتطوير القطاع الفلاحي والسياحي والخدماتي، تحسين دور صندوق ضبط الموارد، إجراء دراسات وبحوث تهتم بالسياسة المالية، ترشيد النفقات وتنوع الصادرات، والحفاظ على قيمة العملة.

3- دراسة مزيان محمد توفيق، بن قدور علي (2016)<sup>2</sup>

أثر أسعار البترول على السياسة المالية، حالة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، للفترة (1970-2015) وهي الناتج الداخلي الخام، سعر البترول، سعر الصرف، الواردات، الإيرادات الكلية، بالاعتماد على بيانات سنوية، باستخدام طريقة التكامل المشترك، لدراسة وتحليل إستجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول وأثر هذه التذبذبات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

<sup>1</sup> إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016.

<sup>2</sup> مزيان محمد توفيق، بن قدور علي، "أثر أسعار البترول على السياسة المالية -حالة الجزائر-"، المركز الجامعي غليزان، جامعة سعيدة، 2016.

وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات المدروسة هي مكملة من الدرجة الثانية، كما أن هناك علاقتين للتكامل المشترك وهي العلاقة الأولى بين سعر البترول والناتج الداخلي الخام والثانية بين سعر البترول وسعر الصرف، كما أن هناك علاقات سببية في الاتجاهين وقد بينت النتائج أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر.

#### 4- دراسة حمزة بن الزين، وليد قرونقة (2016)<sup>1</sup>

##### أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، وذلك بتقسيم مراحل تطور وانخفاض أسعار النفط إلى ثلاثة مراحل حسب فترة الارتفاع والانخفاض ثم دراسة ذلك التطور وأثره على أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الضرائب العامة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أن السياسة المالية للجزائر تتأثر بشكل كبير بالأحداث والأزمات التي تمس الأسواق النفطية، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط يزداد دخل الدولة من الضرائب والمتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية، ويزداد معها أيضا حجم الإنفاق أما في حالة انخفاض أسعار النفط فينخفض معها دخل الدولة من الضرائب، كما ينخفض معها حجم الإنفاق ويعود هذا كله لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية والمتمثل في قطاع المحروقات حيث تصبح بذلك السياسة المالية للدولة عرضة لمخاطر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

في الأخير أوصت الدراسة بضرورة تنويع إيرادات الصادرات خارج المحروقات، ولن يكون ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الانتاجي، زيادة الدعم للقطاع الصناعي والزراعي، تشجيع خلق المؤسسات المصغرة والمؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة، تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة، والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر.

<sup>1</sup> \_ حمزة بن الزين، وليد قرونقة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، 2016.



5- دراسة بن رمضان أنيسة (2015)<sup>1</sup>

تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر هدفت هذه الدراسة إلى إختبار أثر تطايير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014. وقد خلصت الدراسة إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية المتمثلة في التفاوت في توزيع الدخل، كما أن العلاقة بين تطايير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات، المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فإن تطايير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها. في الأخير أوصت الدراسة من أجل الحفاظ على التوازنات الكلية للاقتصاد في حالة تراجع أسعار البترول بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني من خلال بناء قطاع خاص نشط وتحسين نوعية الاطار المؤسساتي لتوفير المناخ المناسب لبيئة الاعمال.

6- دراسة داود سعد الله (2012)<sup>2</sup>

## أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010

هدفت هذه الدراسة لتحليل الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط من خلال الفترة الممتدة من 2000-2010، وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات المالية للجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2010، مستخدما المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات الأسعار، والمنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات بالإضافة إلى تحليل أثر الصدمات النفطية على السياسة المالية في الجزائر، وأخيرا إستخدام المنهج القياسي لقياس الأثار المترتبة عن تقلبات الأسعار في السوق الدولية على السياسة المالية الوطنية مستخدما نموذج VAR، لعينة من المتغيرات متمثلة أساسا في الإيرادات والنفقات العمومية، معدل النمو، معدل التضخم، معدل الفائدة.

<sup>1</sup> بن رمضان أنيسة، "تطايير أسعار البترول ودورية السياسية المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر"، جامعة تلمسان، 2015.

<sup>2</sup> دراسة داود سعد الله " أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)", رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

وقد خلصت الدراسة إلى أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1% أو دج سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جداً، أما في المدى المتوسط والطويل فسيولد تأثير سلبي هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة. بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على الاستهلاك، وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص، مما يعني أن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينية من خلال ظهور آثار مزاحمة. حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير، ففي حين سنتشأ هذه الصدمة نوعاً من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير أما لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي فهناك تأثير إيجابي معنوي على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص.

وفي الأخير أوصت هذه الدراسة بضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام، رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات، تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي، تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل.

وقد توصلت الجزائر إلى ضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة وذلك بمحاولة استغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي بالإضافة إلى تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

## ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Francesco Grigoli & all, 2017)<sup>1</sup>**A Crude Shock: Explaining the Short-Run Impact of the 2014–2016 Oil Price Decline Across Exporters**

تبحث هذه الورقة في العوامل التي ساعدت مصدري النفط على تخفيف حدة عواقب انخفاض أسعار النفط في المدى القصير للفترة 2014–2016 واستخلاص بعض الدروس السياسية ، وقد استخدم الباحثون نموذج VAR لدراسة الدرجة التي تفسر بها العوامل الاقتصادية التي تدخل في انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط ، واستنباط الآثار المترتبة على السياسات بشأن العوامل التي تساعد على تخفيف الآثار السلبية.

وخلص الباحثون إلى أن البلدان التي لديها مساحة أكبر لسياسة الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية) تحملت الصدمة على نحو أفضل ، مما يشير إلى إما أن هذه البلدان كانت قادرة على الانخراط في سياسات عكس التقلبات الدورية ، أو أن هناك أساساً قوية تدعم الخلاف ، مما يؤدي إلى عزل التأثير على الاستهلاك والاستثمار. أيضاً ، كانت البلدان التي لديها نظام سعر صرف مرن أقل تأثراً من تلك التي لديها نظام ثابت، مشيراً إلى دور سعر الصرف في الحد من التباطؤ في الاقتصاد الحقيقي من خلال السماح للأسعار النسبية استيعاب عبء التعديل ، أو من خلال توفير مساحة النطاق من خلال زيادة الإيرادات من حيث العملة المحلية. كما أثبتت الاقتصادات التي لديها قواعد تصدير أكثر تنوعاً أنها أكثر مرونة ، مما يؤكد أهمية وجود مصادر متعددة لعائدات النقد الأجنبي. أخيراً ، كان تأثير الصدمة أقل في البلدان التي لديها المزيد من الاحتياطات الكافية ، مما يوحي بأنها ساهمت في تخفيف حجم تأثير الصدمة. تشرح هذه العوامل معاً جزءاً كبيراً من انحراف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج عن التوقعات.

وأوصى الباحثون للتطلع إلى المستقبل، من الضروري بذل جهود سياسية تهدف إلى بناء أو استعادة الظروف التي ساعدت في تخفيف الآثار السلبية لصدمة أسعار النفط 2014–2016.

<sup>1</sup> Francesco Grigoli, Alexander Herman, Andrew Swiston , "A Crude Shock: Explaining the Short-Run Impact of the 2014–16 Oil Price Decline Across Exporters". Eneco 4234 (2018), <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2018.11.025>

2- دراسة<sup>1</sup> (Eric W. Djimeu, Luc Désiré Omgba, 2016)**Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: Evidence from oil booms**

تتناول هذه الورقة العوامل الكامنة وراء تنويع الصادرات في البلدان النفطية. على وجه التحديد ، تدرس تأثير الطفرات النفطية على تنويع الصادرات من خلال إطار عمل تجريبي. وقد استخدم الباحثان نموذج VAR، لدراسة تأثير الطفرات النفطية على مستويات تنويع الصادرات باستخدام عينة كبيرة من 134 دولة خلال الفترة 1965-2010.

وتوصل الباحثان إلى أن الطفرات النفطية تؤدي ، في المتوسط ، إلى زيادة تركيز الصادرات عندما لا يتم حساب مستوى التنويع قبل طفرة النفط. ومع ذلك ، عندما ينظر إلى المستوى الأولي للتنويع ، تظهر النتائج أن الطفرات النفطية لا تؤدي إلى مزيد من التركيز إلا إذا أظهرت البلدان مستويات منخفضة من التنويع قبل الطفرة. في البلدان ذات المستوى العالي من التنويع قبل الطفرة ، ليس لطفرة النفط تأثير على التنويع.

3- دراسة<sup>2</sup> (Jean P. Allegret, Mohamed T. Benkhodja, 2015)**EXTERNAL SHOCKS AND MONETARY POLICY IN AN OIL EXPORTING ECONOMY (ALGERIA)**

هدفت هذه الدراسة لاستكشاف التأثير الديناميكي للصدمة الخارجية على اقتصاد تصدير النفط ، باستخدام نهج بايزي نموذج DSGE للاقتصاد الجزائري الذي يبحث في التأثير الديناميكي لأربعة صدمات خارجية (سعر النفط ، سعر الصرف الحقيقي ، الفائدة الدولية تضخم التضخم الأجنبي) ، ودراسة قاعدة السياسة النقدية المناسبة. باقتراح نموذج التوازن متعدد القطاعات الديناميكي ، العشوائي العام (MDSGE) مع الخصائص الحقيقية والإسمية. الهدف من ذلك ، أولاً ، مقارنة أهمية كل صدمة كمصدر لتقلبات الاقتصاد الجزائري وآثارها على الرفاهية وثانياً ، تحديد قاعدة السياسة النقدية المناسبة التي تعزل الاقتصاد عن آثار هذه الصدمات. قام الباحثان بتحليل وظائف الاندفاع من الصدمات الخارجية بالجزائر وفقاً لقواعد نقدية بديلة.

<sup>1</sup> Eric W. Djimeu, Luc Désiré Omgba , "Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: Evidence from oil booms". Eneeco 4242 (2018),

<https://doi.org/10.1016/j.eneeco.2018.11.033>

<sup>2</sup> Jean Pierre Allegret , Mohamed Tahar Benkhodja, "External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria)" Journal of Policy Modeling 37 (2015) 652-667

<http://dx.doi.org/10.1016/j.jpolmod.2015.03.017>

لقد خلص الباحثان أنه خلال الفترة 1990-2010 ، تسمح السياسة النقدية للتضخم الأساسي بتحقيق الاستقرار في كل من الإنتاج والتضخم. و أن هذه القاعدة هي أفضل طريقة لتحسين الرفاه الاجتماعي. يميل الإنفاق العام جنباً إلى جنب مع عائدات النفط ، مما يولد موقفاً غير مستقر من السياسة المالية.

#### 4- دراسة (Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley, 2010)<sup>1</sup>

##### **Oil Prices and Economic Growth in Oil-Exporting Countries**

هدفت هذه الدراسة بالتحقيق في اثر التقلبات المرتفعة لأسعار البترول على الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول، لعينة مكونة من 15 دولة مصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة بين 1970-2004 بالاعتماد على البيانات السنوية. وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً نموذج (VAR) لتقدير الأثر في المديين الطويل والقصير. وقد توصلت الدراسة الى ان تقلبات اسعار البترول لا تؤدي الى تباطؤ معدلات النمو على المدى الطويل، زيادة على ذلك بعد مراقبة السياسة المالية ارتفاع كبير لأسعار البترول لديه اثر ايجابي بسيط على المدى الطويل على النمو الاقتصادي وعليه فان المورد عبارة عن نعمة وليس لعنة كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية هي عاكسة أو مترجمة لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد.

##### **المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

##### **أولاً: أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسات العربية**

من أوجه الإختلاف الحدود الزمنية، حيث إعتمدت الدراسات السابقة على بيانات سنوية للفترة ما بين (1970-2015)، وفي دراستنا الحالية سنعتد على بيانات فصلية للفترة الممتدة بين (2000-2018) من خلال إحصائيات رسمية من مواقع وطنية ودولية، كما إستخدمت الدراسات السابقة في أغلبها نموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR، لخمس وستة متغيرات، وفي دراستنا الحالية سنستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، لأربع متغيرات (النفقات العامة الاجمالية الحقيقية، الإيرادات العامة الاجمالية الحقيقية، أسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)، لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

<sup>1</sup> Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley, "Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries" Journal of Policy Modeling 34 (2012) 605-620  
doi:10.1016/j.jpolmod.2011.08.021

ومن أوجه التشابه الهدف من الدراسة والحدود المكانية، حيث أن الدراسات السابقة ودراستنا الحالية تهدف إلى قياس مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر.

### ثانيا: أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسات الأجنبية

من أوجه الاختلاف الحدود الزمنية، حيث إعتمدت الدراسات السابقة على بيانات سنوية للفترة ما بين (1965-2016)، وفي دراستنا الحالية كما ذكرنا أعلاه سنعتد على بيانات فصلية للفترة الممتدة بين (2000-2018) من خلال إحصائيات رسمية من مواقع وطنية ودولية، والإختلاف كذلك في الحدود المكانية، فالدراسات السابقة تناولت الدول المصدرة للنفط ماعدا الدراسة الثالثة التي تناولت الجزائر، أما دراستنا الحالية سنتناول الجزائر، كما إستخدمت الدراسات السابقة متجه الإنحدار الذاتي VAR، لمتغيرات إقتصادية ومالية ونقدية، ماعدا الدراسة الثالثة التي إستخدمت نموذج بايزي، لأربع متغيرات، وفي دراستنا الحالية كما ذكرنا أعلاه سنستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، لأربع متغيرات (النفقات العامة الاجمالية الحقيقية، الايرادات العامة الاجمالية الحقيقية، أسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)، لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

ومن أوجه التشابه، أن الدراسات السابقة تهدف إلى دراسة أثار أسعار النفط سواء على الإقتصاد الكلي للدول النفطية أو السياسات المالية والنقدية لهذه الدول، ودراستنا الحالية تهدف كذلك إلى قياس مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية، التي تعد من أهم العوامل الاقتصادية.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تعرفنا لمفاهيم السياسة المالية عند مختلف المفكرين الذين ينتمون لمختلف مدارس الفكر الإقتصادي، وتحديد أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة، الديون، الموازنة العامة، العجز في الموازنة العامة، ثم آلية عمل أدوات السياسة المالية، أهداف السياسة المالية وآثارها.

ثم تناولنا الإطار النظري لأسعار النفط، من خلال تعريف أسعار النفط، أنواع أسعار النفط، محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها. ثم التطور التاريخي لأسعار النفط، وتطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع من مختلف الجوانب والنتائج التي توصلت إليها والتوصيات المقترحة.

تسمح لنا هذه الدراسة النظرية من تحديد متغيرات الدراسة التطبيقية ومنه إجراء دراسة قياسية على حالة الجزائر للفترة الممتدة بين 2000-2018.

## الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار

النفط على السياسة المالية للجزائر

للفترة (2018Q4-2000Q1)



### تمهيد :

بعدما تطرقنا إلى الجانب النظري في موضوع سعر النفط وتأثيره على السياسة المالية في الفصل السابق، سنتناول في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لقياس مدى تأثير أدوات السياسة المالية بتقلبات سعر النفط؛ حيث سيتم الإلمام بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر النفط مقابل الإيرادات العمومية والنفقات العمومية والنتائج المحلي الخام مع تحليل لمختلف تطوراتها في فترة الدراسة (2018Q4-2000Q1) ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

✚ المبحث الأول: المعطيات والأدوات المستخدمة في الدراسة

✚ المبحث الثاني: عرض النتائج والمناقشة

المبحث الأول : المعطيات والأدوات المستخدمة في الدراسة

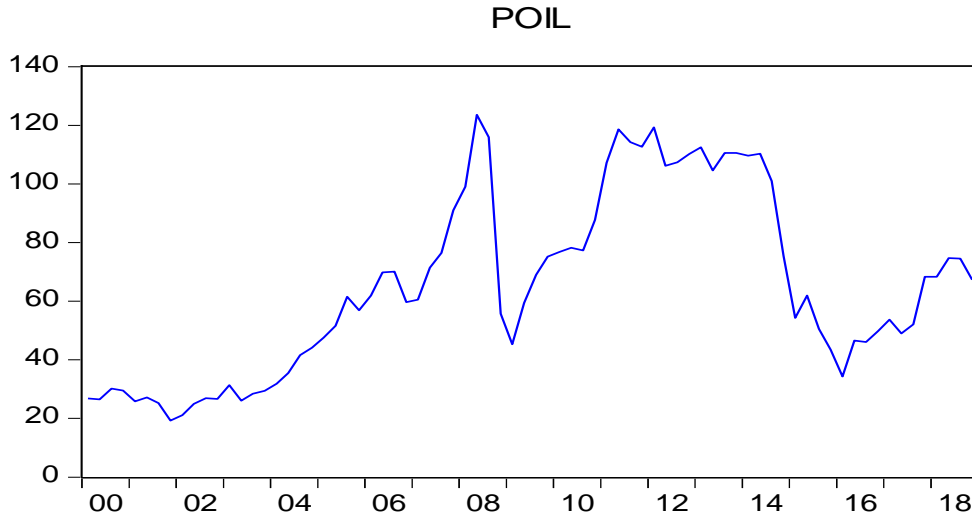
المطلب الأول : معطيات الدراسة

### 1- متغير سعر النفط The variable price of oil

التعبير عن تقلبات أسعار النفط سيكون من خلال سعر خام برنت للبرميل الواحد بالدولار الأمريكي، والتي نرسم لها بـ POIL . تم جلب المعطيات الفصلية للمتغير من بيانات موقع أندكس مندي (انظر الجدول الملحق رقم 2).

لتوضيح التطور التاريخي لأسعار النفط سنقوم بتمثيلها بيانيا كما يلي :

الشكل رقم (1-2) : التمثيل البياني لسلسلة أسعار النفط



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يظهر أن أسعار النفط لم تعرف استقرارا طيلة فترة الدراسة، ففي بداية سنة 2000 عرفت أسعار النفط تحسنا مقارنة بالسنوات التي سبقتها بعد خفض إنتاج دول أوبك ودول خارج أوبك حيث سجل 27 دولارا للبرميل ثم تراجعت مع نهاية سنة 2001 إلى أدنى مستوياتها مسجلة 19 دولار للبرميل، ولكن الأحداث التي توالى خاصة في منطقة الشرق الأوسط بتعليق النفط العراقي وكذا الأوضاع في فنزويلا بدأت الأسعار في الارتفاع بداية من سنة 2002 لتسجل أقصى حد في الثلاثي الثاني لسنة 2008 بـ 123 دولار للبرميل، إلا أن هذا الارتفاع القياسي سجل تراجعا مع اشتداد الأزمة المالية العالمية بسبب أزمة الرهون العقارية بالولايات المتحدة والركود الاقتصادي العالمي وأصبح سعر البرميل 55 دولار

للبرميل مع نهاية سنة 2008 ليرتفع إلى 77 دولار للبرميل في سنة 2010، وبعد ظهور بما يسمى الربيع العربي بدأت الأسعار بالارتفاع بداية من سنة 2011 إلى منتصف سنة 2014 حيث تراوحت الأسعار بين 107 دولار و118 دولار للبرميل لتبدأ التراجع نهاية سنة 2014 مسجلة 75 دولار إلى 34 دولار للبرميل بداية سنة 2016 وهذا نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط وزيادة إنتاج الولايات المتحدة وتسجيل ارتفاع سعر صرف الدولار، وبنهاية سنة 2016 بدأ يتحسن سعر البرميل مسجلا 49 دولار ليصل إلى 74 دولار سنة 2018 ويستقر عند 67 دولار نهاية 2018، وهذا الارتفاع بسبب العقوبات الأمريكية على إيران واجتماع أوبك بالجزائر في 23/22 سبتمبر 2018 الذي أوصى بتمديد العمل باتفاق فيينا للحفاظ على استقرار الأسعار بما يخدم المنتجين والمستهلكين.

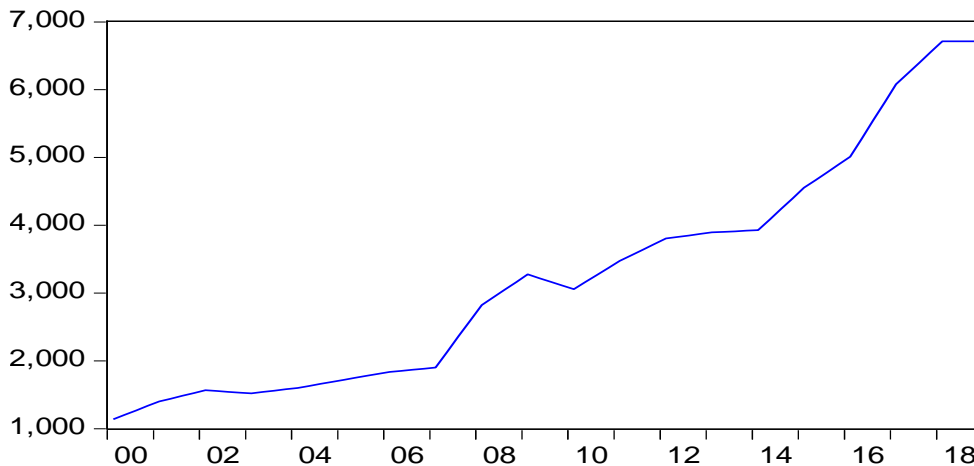
## 2- متغير الإيرادات العامة The variable of public revenues

سيتم التعبير عنه بالمداخل الفصلية<sup>1</sup> من الجباية البترولية والجباية العادية مقومة بالمليار دينار جزائري، والتي سنرمز لها بـ R ومعطيات المتغير مأخوذة من بيانات وزارة المالية بالضبط من التقارير النهائية لقوانين المالية (انظر الجدول الملحق رقم 1).

لتوضيح زيادة الإيرادات العامة سنقوم بتمثيلها بيانيا كما يلي :

### الشكل رقم (2-2): التمثيل البياني لسلسلة الإيرادات العامة

R



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

<sup>1</sup> تم تحويل البيانات السنوية إحصائيا بإحدى طرق تحويل الترددات (من الأقل إلى الأعلى) بالضبط طريقة التحويل الخطية وذلك عن طريق برنامج EViews.

يبين لنا التمثيل البياني أن الإيرادات العامة أخذت في الزيادة بداية من سنة 2000 نتيجة التحسن في أسعار النفط في السوق العالمية مع زيادة في إنتاج النفط، يقابله زيادة في صادرات النفط من 124 مليون برميل سنة 2000 إلى 354 مليون برميل سنة 2005 عرفت خلالها الجباية البترولية ارتفاعا مقابل الجباية العادية، ثم تراجعت صادرات النفط سنة 2006 لتصل 307 مليون برميل سنة 2008، إلا أن الجباية البترولية زادت وأصبحت تمثل من 50 % إلى 63 % من الإيرادات، وظلت صادرات البترول تتراجع أكثر بداية من سنة 2009 إلى أن وصلت إلى 184 مليون برميل سنة 2014، حيث كذلك تراجعت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بتشجيع الاستثمار الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوجه إلى اقتصاد خارج المحروقات، كل هذا زاد من مساهمة الجباية العادية في زيادة الإيرادات العامة، ورغم أن صادرات النفط عرفت زيادة في 2015 و2016 وصلت إلى 198 مليون برميل والتي تراجعت سنة 2017 لتصل 101 مليون برميل سنة 2018، إلا أن مساهمة الجباية البترولية لم تتعدى 41 % من الإيرادات العامة، ومن هنا نقول أن الإيرادات العامة لم تتراجع طيلة فترة الدراسة 2000-2018 بل بقيت في تزايد مستمر رغم التراجع في أسعار النفط على فترات، وذلك يدل على أنه يمكن إتباع سياسة اقتصادية مستقلة عن المحروقات.

### 3- متغير النفقات العامة The variable of public expenditures

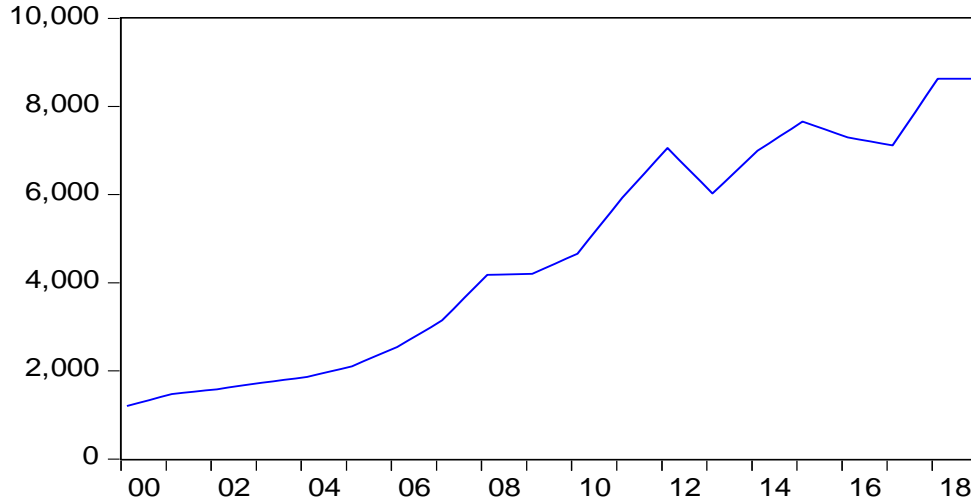
تم التعبير عنه بمصاريف التشغيل ومصاريف التجهيز الفصلية<sup>1</sup> مقدرة بالمليار دينار جزائري، والتي نرسم لها بـ G. معطيات المتغير مأخوذة من بيانات وزارة المالية (التقارير النهائية لقوانين المالية) (انظر الجدول الملحق رقم 1).

لتوضيح زيادة النفقات العامة سنقوم بتمثيلها بيانيا كما يلي :

<sup>1</sup> تم تحويل البيانات السنوية إحصائيا بإحدى طرق تحويل الترددات (من الأقل إلى الأعلى) بالضبط طريقة التحويل الخطية وذلك عن طريق برمجية EViews.

الشكل رقم (2-3): التمثيل البياني لسلسلة النفقات العامة

G



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

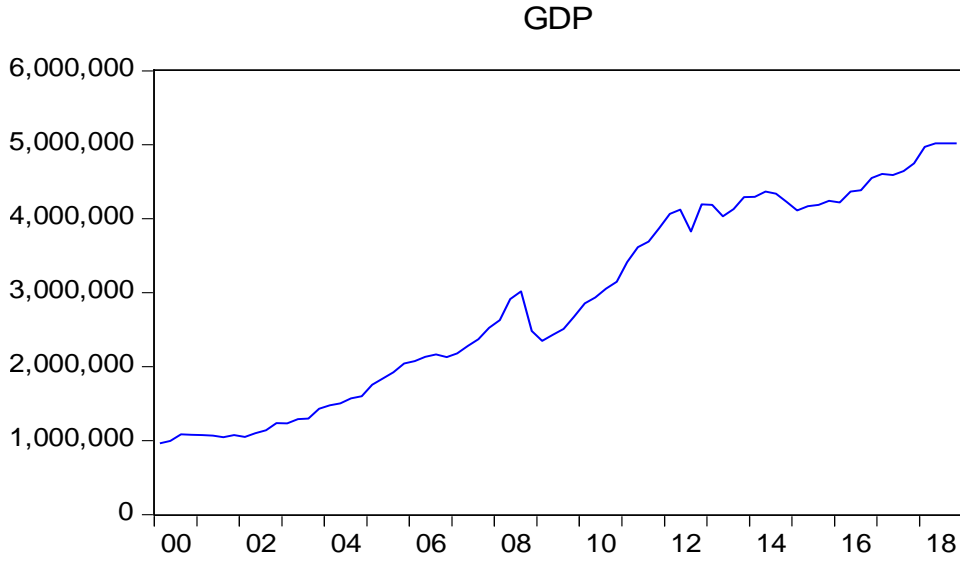
من التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن النفقات العامة في تزايد مستمر متضمنة نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ويرجع هذا إلى سياسة التوسع في الإنفاق العام التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2001 ممثلة في البرامج الضخمة التي أقرت خلال الفترة 2001-2014 وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، كما أقرت الجزائر البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015-2019، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

#### 4- متغير الناتج المحلي الإجمالي GDP variable

سنعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الفصلي مقدر بالمليار دينار جزائري، والذي نرمز له بـ GDP ومعطيات المتغير مأخوذة من بيانات موقع بنك الجزائر (انظر الجدول الملحق رقم 1).

لتوضيح زيادة النفقات العامة سنقوم بتمثيلها بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (2-4): التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية، نجد أنه عرف نموا بطيئا خلال الفترة (2000-2004) حيث انتقل من 4123.5 مليار دينار نحو 6151.9 مليار دينار تقريبا كأقصى قيمة له في تلك الفترة ، ليشهد بعدها ارتفاعا اعتبارا من سنة 2006 وإلى غاية فترة الدراسة، حيث سجلت قيم الناتج الداخلي الخام منحنى تصاعديا متسارعا، حيث انتقل من 8512.2 مليار دينار سنة 2006 إلى حدود 20432.2 مليار دينار سنة 2018 ، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل سياسة الجزائر في الاعتماد على الصادرات في مجال المحروقات بالإضافة إلى الاستثمارات العمومية الضخمة التي خصصتها الدولة في القطاعات الربحية لزيادة الطلب الكلي بالإضافة إلى عوامل أخرى.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

لإجراء دراستنا القياسية سنستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط وطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتم اختيار هذا النموذج لأنه يقيس العلاقة طويلة الأجل بين ظاهرتين حيث تكون إحداها مؤثرة في الأخرى مما يتيح لنا الإجابة على إشكالية الدراسة.

1- **نموذج الانحدار الخطي البسيط:** يعتبر من أكثر النماذج شيوعا وأسهلها استخداما ويقتصر على

العلاقة بين متغيرين فقط؛ متغير تابع (y) ومتغير مفسر (x)<sup>1</sup>، وتتم صياغته بالشكل التالي<sup>2</sup>:

$$Y_i = \alpha + \beta x_i + u_i$$

حيث:

$y_i$  : يمثل القيم المشاهدة للمتغير التابع من  $i = 1, 2, \dots, n$ .

$x_i$  : يمثل القيم المشاهدة للمتغير المستقل من  $i = 1, 2, \dots, n$ .

$\alpha$  : يمثل الحد الثابت، و هو عبارة عن قيمة متوسط المتغير التابع لما تتعدم قيمة المتغير المفسر.

$\beta$  : يمثل ميل الخط المستقيم، و يعبر عن مقدار التغير في المتغير التابع ، إذا حدث تغير في

المتغير المستقل بوحدة واحدة ، ويطلق عليه أيضا معامل الانحدار، وتبين إشارتها ما إذا كان هنالك

علاقة طردية أو عكسية بين المتغير التابع والمستقل.

$u_i$  : يمثل المتغير العشوائي من  $i = 1, 2, \dots, n$  ، عدد المشاهدات ، يعبر عن أخطاء غير

مكتشفة في القياس أو جمع المعلومات أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من النموذج أو عدم دقة

صياغة الشكل الرياضي للنموذج.

2- **فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط:** إن اختبار نموذج الانحدار الخطي البسيط يجب أن

يكون في ضوء الفروض الخاصة به وبالأساليب التي حددت لهذا الغرض، من أجل التحقق من هذه

الفروض أو إيجاد حلول لها في حالة عدم تحقيقها، وتتمثل هذه الفروض في<sup>3</sup>:

- أن المتغير العشوائي هو متغير تعتمد قيمته في أية فترة زمنية على عامل الصدفة، فقد تكون

أكبر أو أصغر أو مساوية للصفر، إلا أنه في المتوسط تساوي صفر، أي :

$$E(u_i) = 0$$

<sup>1</sup> Regis Bourbonnais: **Econométrie**, 3ème éd, Dunod, Paris, 2000, P19

<sup>2</sup> Cadoret. I, Benjamin. C et autres: **Econométrie appliquée "méthodes, applications corrigés"**, édition Borck, Bru scelle, 2004, P15.

<sup>3</sup> - حسين علي بخيت وسحر فتح الله: **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص38-39.

- أن المتغير العشوائي ( $u_i$ ) يتوزع توزيعاً طبيعياً حول القيمة المتوقعة أو حول الوسط الحسابي المساوي للصفر عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل  $x$ .
- أن تباين المتغير العشوائي (variance) حول الوسط الحسابي مقدار ثابت عند كل قيمة من قيم  $x$  أي :

$$\text{VAR}(u_i) = E[u_i - E(u_i)]^2$$

$$E(u_i) = 0$$

$$\text{VAR}(u_i) = E(u_i)^2 = \delta^2$$

وإذا كان تباين الخطأ غير ثابت عندئذ تظهر مشكلة عدم تجانس التباين.

- انعدام التباين المشترك (covariance) بين  $u_i$  و  $x_i$  أي :

$$\text{cov}(u_i, x_i) = E(u_i, x_i)$$

$$\text{cov}(u_i, x_i) = x_i E(u_i)$$

$$E(u_i) = 0 \Rightarrow \text{cov}(u_i, x_i) = 0$$

- التباين المشترك بين  $u_i$  و  $u_j$  معدوم أي :

$$\text{cov}(u_i, u_j) = E(u_i, u_j) = 0$$

$$i, j = 1, 2, 3, \dots ; i \neq j$$

وعليه فإن قيمة الخطأ العشوائي في أي فترة لا تعتمد على قيمته في فترة أخرى، وإذا حدث ارتباط بينهما تظهر مشكلة الارتباط الذاتي.

- 3- **طريقة المربعات الصغرى العادية OLS** : توجد في الممارسة العملية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الإحصائية، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعاً هي طريقة المربعات الصغرى العادية، يعود سبب شيوع استخدام هذه الطريقة للأسباب التالية<sup>1</sup>:

✓ تقدير المعاملات باستخدام OLS أكثر فعالية من الطرق الأخرى؛

✓ سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات؛

✓ منطقية النتائج المستخلصة بطريقة OLS؛

<sup>1</sup> وليد إسماعيل السيفو وفصل مفتاح شلوف وآخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص 96.



✓ سهولة فهم ميكانيكية عمل OLS؛

✓ معظم الأساليب القياسية مبنية على OLS باستثناء طريقة المعقولة العظمى.

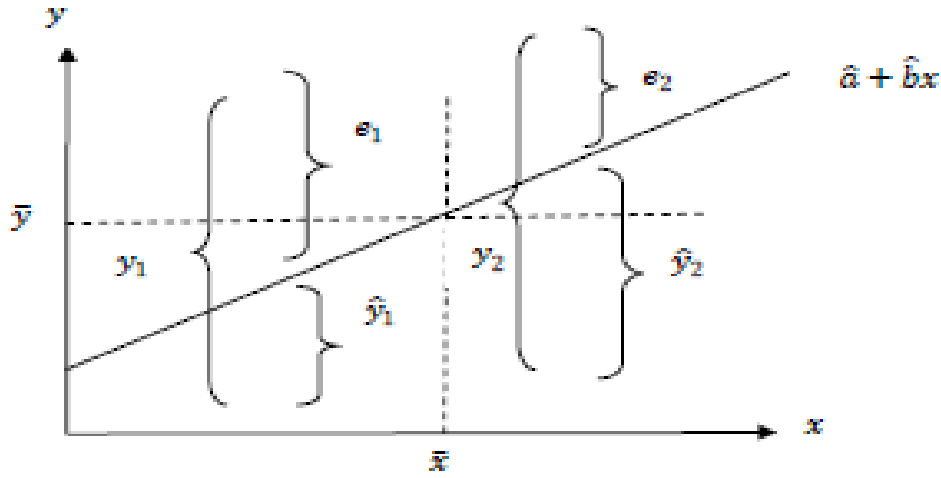
تكون معادلة الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية هي :

$$\hat{Y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_i$$

كما عرفنا سابقا فإن الفرق بين القيمة الفعلية المشاهدة  $Y_i$  والقيمة المقدرة لها  $\hat{Y}_i$  تمثل البواقي  $e_i$  كالتالي:

$$e_i = y_i - \hat{y}_i = y_i - (\hat{\alpha} + \hat{\beta} x_i), i = 1, 2, \dots, n$$

الشكل (5-2): الشكل البياني للعلاقة المقدرة بطريقة OLS



المصدر: عبد المحمود محمد عبد الرحمان، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، ص12.

4- الاختبارات الإحصائية والقياسية : تتمثل في الاختبارات الإحصائية التي نجريها للتأكد من صحة

فرضيات نموذج الانحدار الخطي في :

أولاً : اختبار المعنوية الجزئية : يختبر نموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل  $x$  و

المتغير التابع  $y$  وذلك للتثبت من جودتها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة  $\alpha$  و  $\beta$

كل على انفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتان:

✓ فرضية العدم : وتنص على عدم وجود علاقة بين متغيرين  $x$  و  $y$  ، أي أن :

$$H_0: \alpha = 0$$

$$H_0: \beta = 0$$

✓ الفرضية البديلة : وتنص على وجود علاقة بين  $x$  و  $y$  ، أي أن :

$$H_1: \alpha \neq 0$$

$$H_1: \beta \neq 0$$

لأجل اختبار الفرضيتين السابقتين يستخدم اختبار  $t$  (Student) <sup>1</sup> عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية  $(n-k)$  حيث  $n$  عدد مشاهدات العينة و  $k$  عدد المعالم.

بعد احتساب إحصائية  $t$  تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات حرية  $(n-2)$  ومستوى المعنوية المطلوب (5%) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية ترفض فرضية العدم، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، وبالعكس في حالة كون المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدر.

**ثانياً : اختبار المعنوية الكلية :** لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل يستخدم اختبار  $F$  (فيشر Fisher) ويعتمد هو الآخر على نوعين من الفرضيات :

**فرضية العدم :** وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن :

$$H_0: \alpha = \beta = 0$$

**الفرضية البديلة :** وتنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن :

$$H_1: \alpha \neq \beta \neq 0$$

بعد احتساب إحصائية  $f$  تقارن مع قيم  $f$  الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية (5%) المطلوب ودرجة حرية  $(n-k, k-1)$  للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة  $f$  المحسوبة أكبر من قيمة  $f$  الجدولية، نرفض فرضية العدم أي معنوية العلاقة المقدر وبالعكس في حالة كون  $f$  المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية العلاقة المقدر أو عدم معنوية معادلة الانحدار.

**ثالثاً : اختبار جودة التوفيق والارتباط بواسطة  $R^2$  :** يعتبر معامل التحديد  $R^2$  من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين <sup>2</sup>، ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمناً أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغييره أو في حدوثه على المتغير الآخر، فهو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع  $y$  الذي سببها التغير في المتغير المستقل  $x$ .

<sup>1</sup> \_ بخيت حسين وسحر عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

<sup>2</sup> \_ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، 2011، ص، 12.

رابعا : اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء بواسطة ديرين واتسون DW : يعتبر اختبار ديرين واتسن من أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعا ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء<sup>1</sup>. تتم مقارنة قيمة DW المحسوبة وقيمة DW المستخرجة من جدول ديرين واتسون، حيث أن القيمة الجدولية يتم استخراجها بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين هما dl و du تتراوح قيمتهما بين 2 و 0 واللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-6): منطقة القبول أو الرفض لاختبار Durbin-Watson

0	dL	dU	2	4 - dU	4 - dL	4
P > 0	؟	P = 0	P = 0	؟	P < 0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط ذاتي	عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

المصدر: محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، 2011، ص، 99.

بالاعتماد على الشكل يمكن أن تستخرج نتيجة اختبار دارين واتسون على النحو التالي :  
إذا كانت :

$0 < DW < dl$  أو  $4 - dl > DW > 4$  نرفض فرضية العدم أي:  $H_0 = \rho \neq 0$  وبالتالي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

$dU > DW > 4 - dU$  نقبل بفرضية العدم أي:  $H_0 = \rho = 0$  وبالتالي لا وجود لارتباط ذاتي بين الأخطاء.

$dl > DW > dU$  أو  $4 - dU < DW < 4 - dl$  في هذه الحالة نكون في منطقة غير محددة (منطقة الشك) ، أي أنه لا يمكن أن نستنتج إن كان هناك ارتباط أم لا.

<sup>1</sup> \_ جيلالي جلاطو، (2007) ، "الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة"، دار الخلدونية، الجزائر، ص103

## الفصل الثاني أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر للفترة (2018Q4-2000Q1)

خامسا : اختبار التوزيع الطبيعي : يختبر فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا حيث إذا كانت :

$Probalité > 0.05$  هذا يعني أننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

$Probalité < 0.05$  هذا يعني أننا نرفض فرضية العدم.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

أولا : تقدير أثر تغيرات أسعار النفط على الإيرادات العامة

أظهرت نتائج تقدير النموذج بطريقة OLS و باستخدام برنامج 9 Eviews النتائج التالية :

الجدول رقم (1-2) : نتائج تقدير تغيرات أسعار النفط على الإيرادات العامة

للفترة (2018Q4-2000Q1)

Dependent Variable: R  
Method: Least Squares  
Date: 05/19/19 Time: 08:52  
Sample: 2000Q1 2018Q4  
Included observations: 76

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1960.719	415.7184	4.716460	0.0000
POIL	19.51821	5.777056	3.378575	0.0012
R-squared	0.133639	Mean dependent var		3230.867
Adjusted R-squared	0.121932	S.D. dependent var		1650.917
S.E. of regression	1546.997	Akaike info criterion		17.55198
Sum squared resid	1.77E+08	Schwarz criterion		17.61332
Log likelihood	-664.9753	Hannan-Quinn criter.		17.57649
F-statistic	11.41477	Durbin-Watson stat		0.023532
Prob(F-statistic)	0.001165			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن :

✓ المعلمة ( $\beta=19.51$ ) تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط و الإيرادات العامة، حيث أن زيادة سعر النفط بواحد دولار تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بحوالي 19 مليار دينار فصليا.

✓ المعلمة ( $\alpha= 1960.71$ ) تدل على أنه في حالة انعدام سعر النفط فإن متوسط قيمة الإيرادات ستكون حوالي 1960 مليار دينار فصليا.

\*اختبار صلاحية النموذج

تقييم النموذج إحصائيا : بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها إحصائيا، والجدول التالي يوضح تقييم معاملات النموذج :

الجدول رقم ( 2 - 2): عرض نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج الأول

DW	T		F	R <sup>2</sup>	المقاييس الإحصائية
0.023	$t_{\beta} = 3.378$	$t_{\alpha} = 4.716$	11.414	0.133	القيمة

المصدر: من إعداد الطالبين

➤ معامل التحديد  $R^2$  : يتضح لنا من خلال معامل التحديد أن النموذج له قدرة تفسيرية ضعيفة نسبيا لكن معنوية إحصائيا حيث أن 13 % من التغيرات الحاصلة في الإيرادات تفسرها التغيرات في أسعار النفط، في حين أن النسبة الباقية وهي 87 % تفسر بعوامل أخرى.

➤ اختبار المعنوية الكلية للنموذج (Fisher) : لدينا  $F_{tab}$  عند درجتى الحرية  $(n-k=74)$  و  $(k-1=1)$  ومستوى معنوية 5%.

$$F_{(K-1, n-K-1)}^{\alpha/2} = F_{(1;74)}^{0.05/2} = 5.23$$

ولدينا قيمة فيشر المحسوبة  $F_C = 11.41$  وبما أن  $F_C > F_T$  فإننا نرفض  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على أن النموذج معنوي ككل.

➤ اختبار معنوية المعلمات (T) : لدينا قيمة t المجدولة :

$$T_{tab} = T_{n-K}^{\alpha} = T_{76-2}^{0.05} = 1.99$$

من نتائج جدول التقدير بالنسبة ل  $\alpha$  :

$$T_{C(\alpha)} = 4.71 > T_t 1.99$$

ومنه نرفض فرضية العدم أي أن الحد الثابت معنوي.

بالنسبة ل  $\beta$  :

$$T_{C(\beta)} = 3.37 > T_t 1.99$$

ومنه نرفض فرضية العدم أي أن ميل الانحدار معنوي.

➤ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء DW : من خلال نتائج التقدير وجدنا أن قيمة

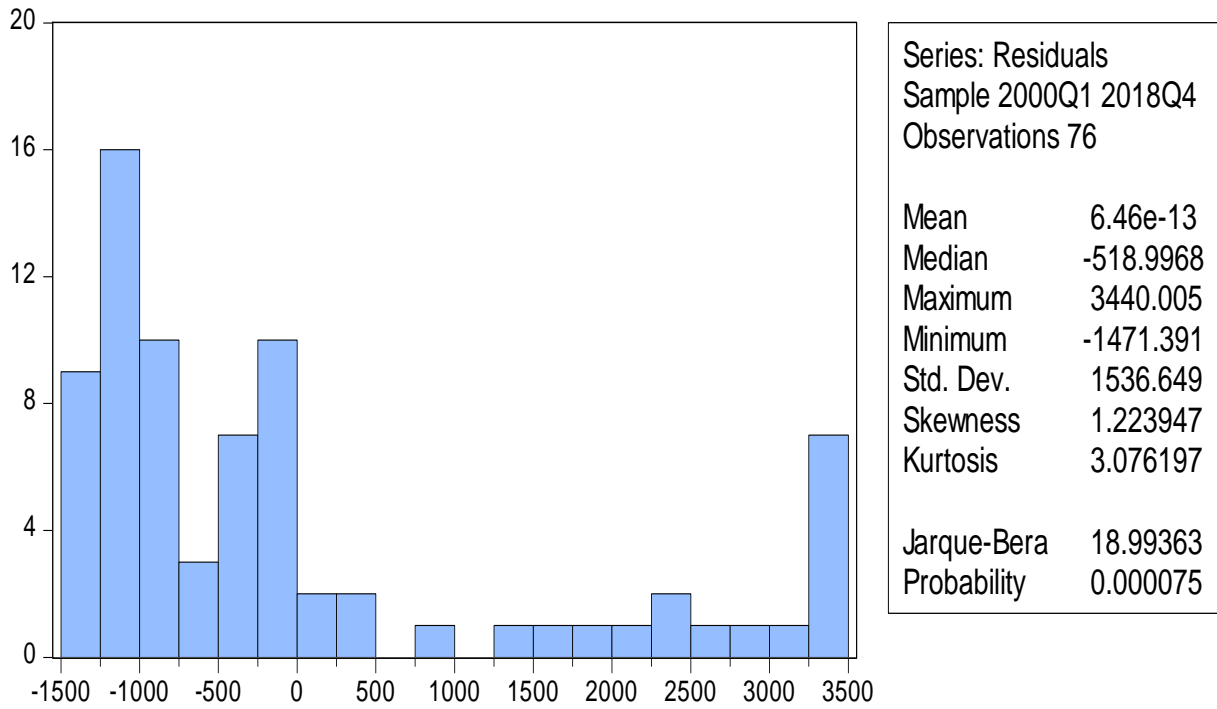
$$D_w = 0.023$$

$$dL = 1.57 \quad dU = 1.68 \quad k = 2 \quad n = 76$$

وعليه فإن  $DW \in [0, dl = 1.43]$  وبالتالي فإن إحصائية DW تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء. وهذا المشكل القياسي سببه سوء توصيف النموذج، حيث أن الإيرادات العامة لها عدة محددات ماعدا أسعار النفط.

➤ اختبار التوزيع الطبيعي :

الشكل رقم (2-7): الرسم البياني لتوزيع الأخطاء النموذج الأول



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EViews 9

نلاحظ من نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك بيرا  $Prob = 0.000 < 0.05$  ومنه فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، لكن بالاعتماد على نظرية النزعة المركزية فإن العينة تعتبر كبيرة وبالتالي فالاختبارات الإحصائية تبقى صالحة.

إذن المعادلة المقدرة كالتالي :

$$R = 1960.719 + 19.518 * POIL$$

ثانيا : تقدير أثر تغيرات أسعار النفط على النفقات العامة

أظهرت نتائج تقدير النموذج بطريقة OLS و باستخدام برنامج 9 Eviews النتائج التالية :

الجدول رقم (2-3): نتائج تقدير أثر تغيرات أسعار النفط على النفقات العامة

للفترة (2018Q4-2000Q1)

Dependent Variable: G

Method: Least Squares

Date: 05/19/19 Time: 08:52

Sample: 2000Q1 2018Q4

Included observations: 76

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1704.516	550.2226	3.097866	0.0028
POIL	45.11107	7.646202	5.899802	0.0000
R-squared	0.319901	Mean dependent var		4640.119
Adjusted R-squared	0.310710	S.D. dependent var		2466.196
S.E. of regression	2047.522	Akaike info criterion		18.11261
Sum squared resid	3.10E+08	Schwarz criterion		18.17395
Log likelihood	-686.2792	Hannan-Quinn criter.		18.13712
F-statistic	34.80766	Durbin-Watson stat		0.057358
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن :

✓ المعلمة ( $\beta=45.11$ ) تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والنفقات العامة، حيث أن

زيادة سعر النفط بواحد دولار تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بحوالي 45 مليار دينار فصليا.

✓ المعلمة ( $\alpha= 1704.51$ ) تدل على أنه في حالة انعدام سعر النفط فإن متوسط قيمة النفقات

ستكون حوالي 1704 مليار دينار فصليا.

\* اختبار صلاحية النموذج

تقييم النموذج إحصائيا : بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها إحصائيا ، والجدول التالي يوضح تقييم معاملات النموذج :

الجدول رقم ( 2 - 4): عرض نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج الثاني

المقاييس الإحصائية	R <sup>2</sup>	F	T	DW
القيمة	0.319	34.807	t <sub>α</sub> =3.097	0.057
			t <sub>β</sub> =5.899	

المصدر: من إعداد الطالبين

➤ معامل التحديد R<sup>2</sup> : يتضح لنا من خلال معامل التحديد أن النموذج له قدرة تفسيرية ضعيفة نسبيا لكن معنوية حيث أن 31 % من التغيرات الحاصلة في النفقات تفسرها التغيرات في أسعار النفط، في حين أن النسبة الباقية وهي 69 % تفسر بعوامل أخرى.

➤ اختبار المعنوية الكلية للنموذج Fisher : لدينا F<sub>tab</sub> عند درجتي الحرية

$$(n-k=74) \text{ و } (k-1=1) \text{ ومستوى معنوية } 5\%$$

$$F_{(K-1,n-K-1)}^{\alpha/2} = F_{(1;74)}^{0.05/2} = 5.23$$

و لدينا قيمة فيشر المحسوبة F<sub>C</sub> = 34.80 وبما أن F<sub>C</sub> > F<sub>T</sub> فإننا نرفض H<sub>0</sub> ونقبل الفرضية

البديلة H<sub>1</sub> التي تنص على أن النموذج معنوي ككل.

➤ اختبار معنوية المعلمات T : لدينا قيمة t المجدولة :

$$T_{tab} = T_{n-K}^{\alpha} = T_{76-2}^{0.05} = 1.99$$

من نتائج جدول التقدير بالنسبة ل α :

$$T_{C(\alpha)} = 3.09 > T_t 1.99$$

ومنه نرفض فرضية العدم أي أن الحد الثابت معنوي.

بالنسبة ل β نلاحظ أن :

$$T_{C(\beta)} = 5.89 > T_t 1.99$$

ومنه نرفض فرضية العدم أي أن ميل الانحدار معنوي.



➤ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء DW : من خلال نتائج التقدير وجدنا أن قيمة

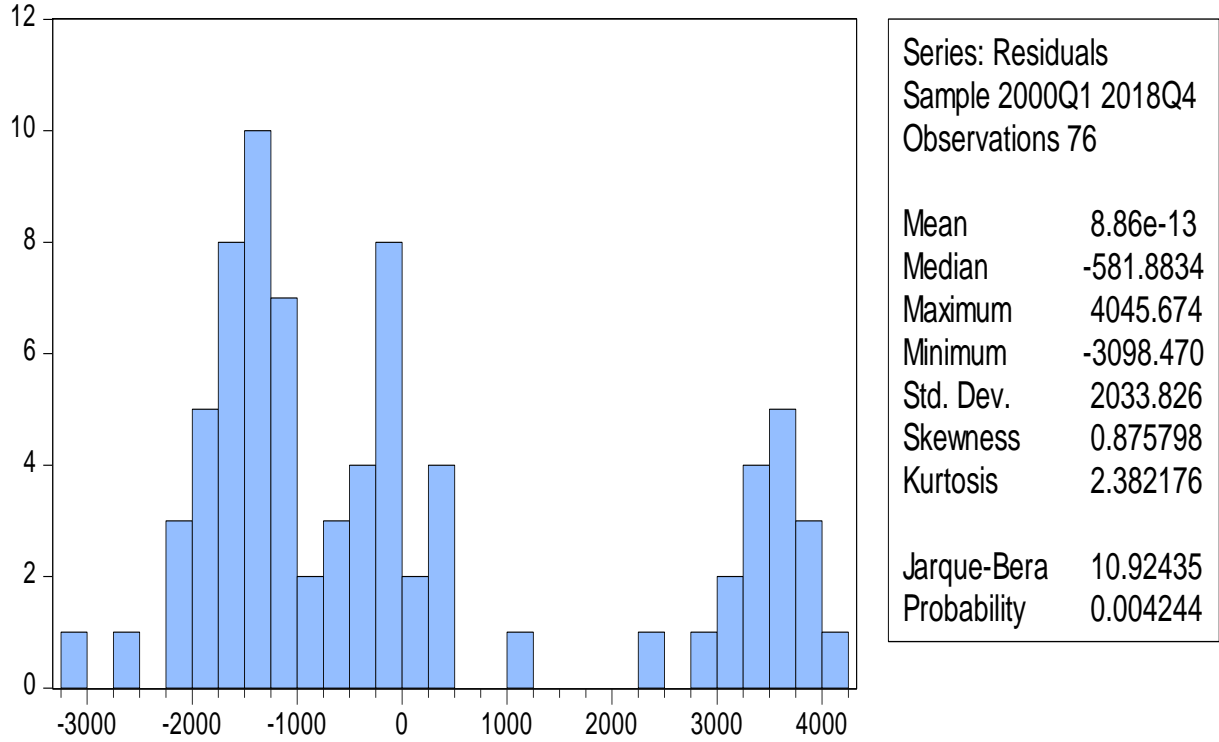
$$D_w = 0.057$$

$$dL = 1.57 \quad dU = 1.68 \quad k = 2 \quad n = 76$$

بما أن  $DW \in [0, dl = 1.43]$ ، فمن خلال اختبار دربين واتسون للارتباط الذاتي بين الأخطاء نلاحظ أن إحصائية DW تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء. وهذا المشكل القياسي سببه أيضا سوء توصيف النموذج، حيث أن النفقات العامة لها عدة محددات ماعدا أسعار النفط.

➤ اختبار التوزيع الطبيعي :

الشكل رقم (2-8) : الرسم البياني لتوزيع الأخطاء النموذج الثاني



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EViews 9

نلاحظ من نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك بيردا  $Prob = 0.004 < 0.05$  ومنه فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، لكن بالاعتماد على نظرية النزعة المركزية فإن العينة تعتبر كبيرة وبالتالي فالاختبارات الإحصائية تظل صالحة.

إذن المعادلة المقدرة كالتالي :

$$G = 1704.515 + 45.111 * POIL$$

ثالثا : تقدير أثر الإيرادات العامة على النفقات العامة

أظهرت نتائج تقدير النموذج بطريقة OLS وباستخدام برنامج Eviews9 النتائج التالية :

الجدول رقم (2-5): نتائج تقدير أثر الإيرادات العامة على النفقات العامة

للفترة (2018Q4-2000Q1)

Dependent Variable: G

Method: Least Squares

Date: 05/19/19 Time: 08:53

Sample: 2000Q1 2018Q4

Included observations: 76

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	57.43682	197.4086	0.290954	0.7719
R	1.418406	0.054483	26.03374	0.0000
R-squared	0.901564	Mean dependent var		4640.119
Adjusted R-squared	0.900234	S.D. dependent var		2466.196
S.E. of regression	778.9685	Akaike info criterion		16.17978
Sum squared resid	44902603	Schwarz criterion		16.24112
Log likelihood	-612.8317	Hannan-Quinn criter.		16.20429
F-statistic	677.7557	Durbin-Watson stat		0.049526
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن :

✓ المعلمة ( $\beta=1.41$ ) تشير إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، حيث أن زيادة الإيرادات العامة بواحد مليار دينار تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بحوالي 1.41 مليار دينار فصليا.

✓ المعلمة ( $\alpha= 57.43$ ) تدل على أنه في حالة انعدام الإيرادات العامة فإن متوسط قيمة النفقات ستكون 57.43 مليار دينار فصليا.

\* اختبار صلاحية النموذج

تقييم النموذج إحصائيا : بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها إحصائيا ، والجدول التالي يوضح تقييم معاملات النموذج :

الجدول رقم (2-6): عرض نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج الثالث

DW	T		F	R <sup>2</sup>	المقاييس الإحصائية
0.049	$t_{\beta}=26.033$	$t_{\alpha}=0.290$	677.755	0.901	القيمة

المصدر: من إعداد الطالبين

➤ معامل التحديد  $R^2$  : يتضح لنا من خلال معامل التحديد أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية حيث أن 90 % من التغيرات الحاصلة في النفقات تفسرها التغيرات في الإيرادات، في حين أن النسبة الباقية وهي 10 % تفسر بعوامل أخرى.

➤ اختبار المعنوية الكلية للنموذج Fisher : لدينا  $F_{tab}$  عند درجتى الحرية

$(n-k=74)$  و  $(k-1=1)$  ومستوى معنوية 5%

$$F_{(K-1,n-K-1)}^{\alpha/2} = F_{(1;74)}^{0.05/2} = 5.23$$

ولدينا قيمة فيشر المحسوبة  $F_C = 677.75$  وبما أن  $F_C > F_T$  فإننا نرفض  $H_0$  ونقبل الفرضية

البديلة  $H_1$  التي تنص على أن النموذج معنوي ككل.

➤ اختبار معنوية المعلمات T : لدينا قيمة t المجدولة :

$$T_{tab} = T_{n-K}^{\alpha} = T_{76-2}^{0.05} = 1.99$$

من نتائج جدول التقدير بالنسبة ل  $\alpha$  :

$$T_{C(\alpha)} = 0.29 < T_t 1.99$$

ومنه نقبل فرضية العدم أي أن الحد الثابت غير معنوي.

بالنسبة ل  $\beta$  نلاحظ أن :

$$T_{C(\beta)} = 26.03 > T_t 1.99$$

ومنه نرفض فرضية العدم أي أن ميل الانحدار معنوي.

➤ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء DW : من خلال نتائج التقدير وجدنا أن قيمة

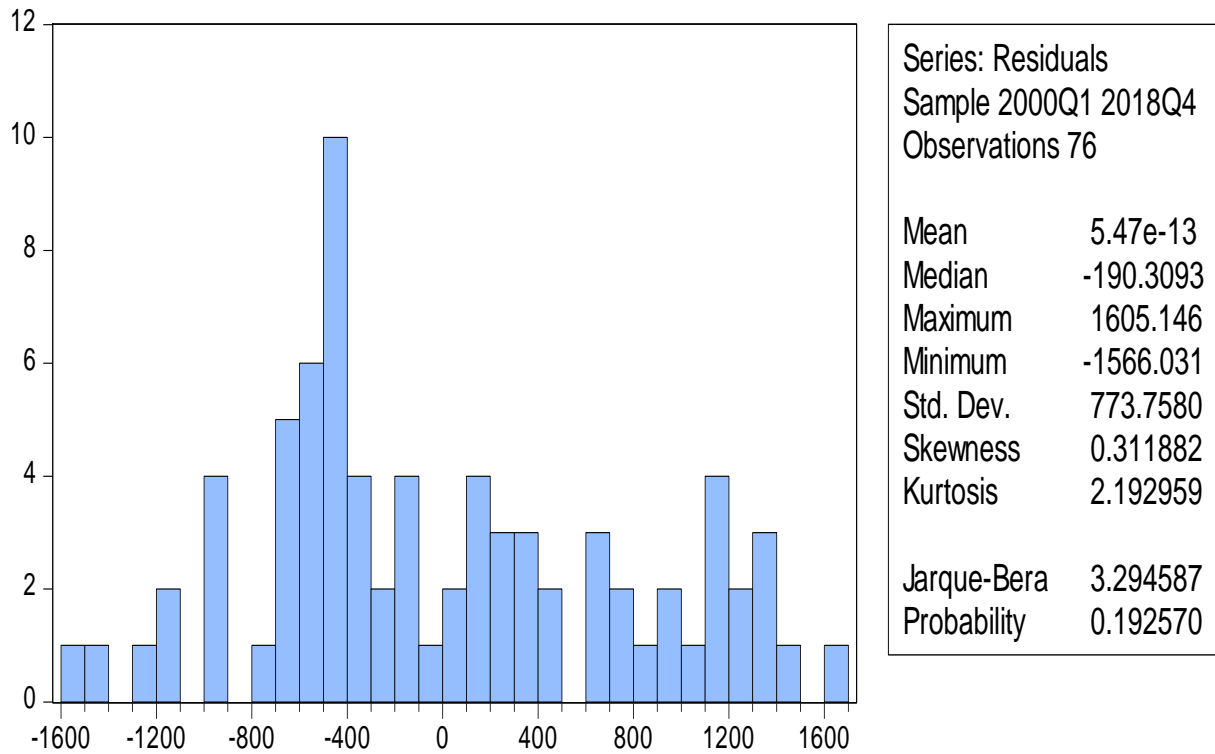
$$D_w = 0.049$$

$$dL = 1.57 \quad dU = 1.68 \quad k = 2 \quad n = 76$$

بما أن  $DW \in [0, dl = 1.43]$  من خلال اختبار دربين واتسون للارتباط الذاتي بين الأخطاء نلاحظ أن إحصائية DW تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء. وهذا المشكل القياسي سببه سوء كذلك توصيف النموذج، حيث أن النفقات العامة لها عدة محددات ماعدا الإيرادات العامة.

➤ اختبار التوزيع الطبيعي :

الشكل رقم (2-9): الرسم البياني لتوزيع الأخطاء النموذج الثالث



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

نلاحظ من نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك بيرا  $Prob = 0.192 > 0.05$  ومنه

فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

إذن المعادلة المقدرة كالتالي :

$$G = 57.436 + 1.418 * R$$

رابعاً : تقدير أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الخام

أظهرت نتائج تقدير النموذج بطريقة OLS وباستخدام برنامج 9 Eviews النتائج التالية :

الجدول رقم (2-7): نتائج تقدير أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الخام

للفترة (2018Q4-2000Q1)

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 05/13/19 Time: 09:43

Sample: 2000Q1 2018Q4

Included observations: 76

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1209887.	289074.6	4.185379	0.0001
POIL	25945.06	4017.143	6.458586	0.0000
R-squared	0.360489	Mean dependent var		2898262.
Adjusted R-squared	0.351847	S.D. dependent var		1336168.
S.E. of regression	1075722.	Akaike info criterion		30.64085
Sum squared resid	8.56E+13	Schwarz criterion		30.70218
Log likelihood	-1162.352	Hannan-Quinn criter.		30.66536
F-statistic	41.71333	Durbin-Watson stat		0.040156
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن :

✓ المعلمة ( $\beta=25945.06$ ) تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الخام، حيث أن زيادة سعر النفط بواحد دولار تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بحوالي 26 ألف مليار دينار فصلياً.

✓ المعلمة ( $\alpha= 1209887$ ) تدل على أنه في حالة انعدام سعر النفط فإن متوسط قيمة الناتج المحلي الخام ستكون 1209887 مليار دينار فصلياً.

\* اختبار صلاحية النموذج

تقييم النموذج إحصائيا : بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها إحصائيا، والجدول التالي يوضح تقييم معاملات النموذج :

الجدول رقم (2-8): عرض نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج الرابع

DW	T		F	R <sup>2</sup>	المقاييس الإحصائية
0.040	$t_{\beta}=6.458$	$t_{\alpha}=4.185$	41.713	0.360	القيمة

المصدر: من إعداد الطالبين

➤ معامل التحديد:  $R^2$  : يتضح لنا من خلال معامل التحديد أن النموذج له قدرة ضعيفة لكنها معنوية حيث أن 36 % من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام تفسرها التغيرات في أسعار النفط، في حين أن النسبة الباقية وهي 64 % تفسر بعوامل أخرى.

➤ اختبار المعنوية الكلية للنموذج Fisher : لدينا  $F_{tab}$  عند درجتى الحرية  $(n-k=74)$  و  $(k-1=1)$  ومستوى معنوية 5%.

$$F_{(K-1,n-K-1)}^{\alpha/2} = F_{(1;74)}^{0.05/2} = 5.23$$

ولدينا قيمة فيشر المحسوبة  $F_C = 41.71$  وبما أن  $F_C > F_T$  فإننا نرفض  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على أن النموذج معنوي ككل.

➤ اختبار معنوية المعلمات T : لدينا قيمة t المجدولة :

$$T_{tab} = T_{n-K}^{\alpha} = T_{76-2}^{0.05} = 1.99$$

من نتائج جدول التقدير بالنسبة ل  $\alpha$  :

$$T_{C(\alpha)} = 4.18 > T_t 1.99$$

ومنه نرفض فرضية العدم أي أن الحد الثابت معنوي.

بالنسبة ل  $\beta$  نلاحظ أن :

$$T_{C(\beta)} = 6.45 > T_t 1.99$$

ومنه نرفض فرضية العدم أي أن ميل الانحدار معنوي.

➤ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء DW : من خلال نتائج التقدير وجدنا أن قيمة

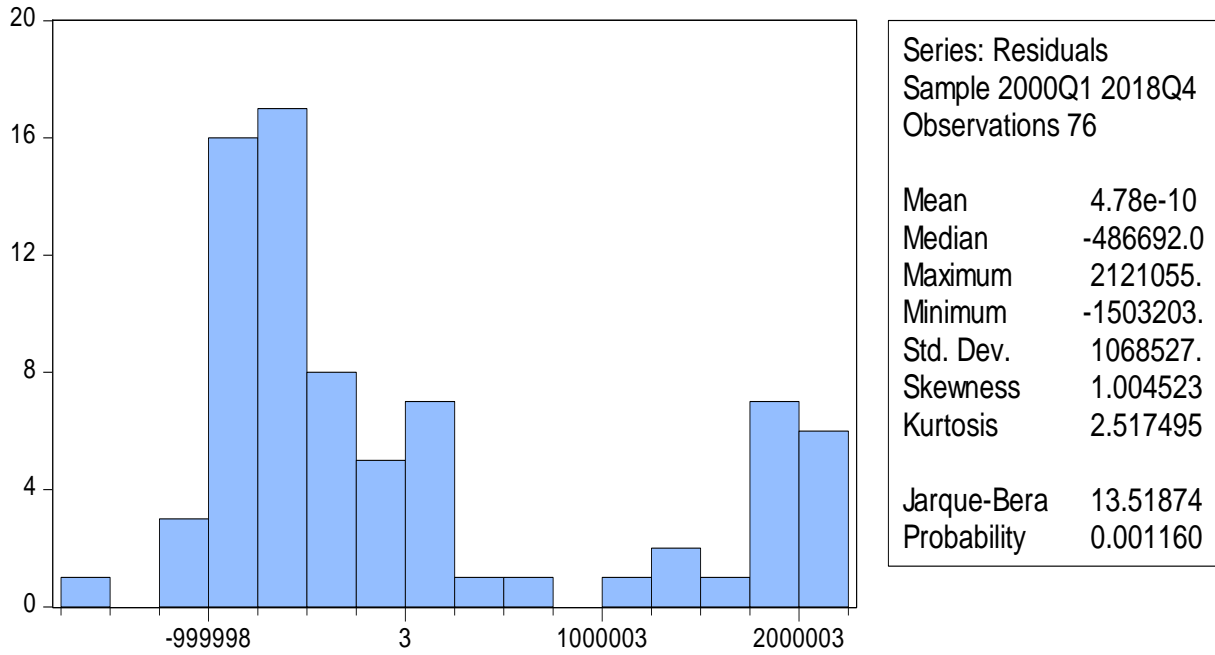
$$D_w = 0.040$$

$$dL = 1.57 \quad dU = 1.68 \quad k = 2 \quad n = 76$$

بما أن :  $DW \in [0, dl = 1.43]$  فمن خلال اختبار دريبين واتسون للارتباط الذاتي بين الأخطاء نلاحظ أن إحصائية DW تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء. وهذا المشكل القياسي سببه كما ذكرنا سابقا سوء توصيف النموذج، حيث أن الناتج الداخلي الخام له عدة محددات ماعدا أسعار النفط.

➤ اختبار التوزيع الطبيعي :

الشكل رقم (2-10): الرسم البياني لتوزيع الأخطاء النموذج الرابع



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

نلاحظ من نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك بيرا  $Prob = 0.001 < 0.05$  ومنه فإننا نرفض فرضية عدم التنص على أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، لكن بالاعتماد على نظرية النزعة المركزية فإن العينة تعتبر كبيرة وبالتالي فالاختبارات الإحصائية تبقى صالحة. إذن المعادلة المقدرة كالتالي :

$$GDP = 1209886.836 + 25945.064 * POIL$$

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

أولا : تفسير وتحليل النتائج

1- تأثير أسعار النفط على الإيرادات : تشير المعلمة  $\beta$  إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والإيرادات العامة، حيث أن زيادة سعر النفط بواحد دولار تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بحوالي 19 مليار دينار فصليا. وهو دليل على أن الجزائر تعتمد بشكل كبير في مواردها على عائدات النفط المرتبطة بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية أي أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى تراجع عائدات صادرات النفط.

2- تأثير أسعار النفط على النفقات : تشير المعلمة  $\beta$  إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والنفقات العامة، حيث أن زيادة سعر النفط بواحد دولار تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بحوالي 45 مليار دينار فصليا. فالإنفاق العام له علاقة غير مباشرة بأسعار النفط التي تحدد حالة الاختلال أو الاستقرار، وهذا يؤثر على وضعية الاقتصاد الوطني.

3- تأثير الإيرادات على النفقات: تشير المعلمة  $\beta$  إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث أن زيادة الإيرادات العامة بواحد مليار دينار تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بحوالي 1.41 مليار دينار فصليا، لأن زيادة الإنفاق تكون تبعا لزيادة الإيرادات، كما أن النفقات العمومية في الجزائر استمرت في الارتفاع رغم تراجع الإيرادات.

4- تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي : تشير المعلمة  $\beta$  إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الخام، حيث أن زيادة سعر النفط بواحد دولار تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بحوالي 26 ألف مليار دينار فصليا، مما يبين مدى الارتباط الوثيق بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام.

ثانيا: ربط النتائج بفرضيات الدراسة

الفرضية الأولى : توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى إثبات الفرضية الأولى التي تشير إلى وجود أثر طردي معنوي بين أسعار النفط والإيرادات العامة.

الفرضية الثانية : توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى إثبات الفرضية الثانية التي تشير إلى وجود أثر طردي معنوي بين أسعار النفط والنفقات العامة.



**الفرضية الثالثة :** توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى إثبات الفرضية الثالثة التي تشير إلى وجود أثر طردي معنوي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

**الفرضية الرابعة :** توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى إثبات الفرضية الرابعة التي تشير إلى وجود أثر طردي معنوي بين أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي.

**ثالثا: مقارنة النتائج بالدراسات السابقة :**

**مقارنة بالدراسات العربية:**

1- تطابقت نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة نور الدين عبد القادر، سعدوني محمد، بلحاج فراحي، وهو وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الأجل الطويل، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات العامة إلى النفقات العامة، وباستخدام تجزئة التباين واختبار استجابة ردة الفعل، تبين أن حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط (انخفاض سعر النفط) أدى إلى انخفاض العوائد (الإيرادات العامة)، وهو ما أدى إلى انتهاج سياسة مالية إنكماشية، مما يدل على أن السياسة المالية المتبعة من طرف أصحاب القرار هي مسايرة للاتجاهات الدورية.

2- تطابقت نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة إدريس أميرة، وهو أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في أسعار النفط مقدرة بـ 1% أو دولار أمريكي واحد ستسبب في إحداث أثر إيجابي في بداية فترة الاستجابة، ليتضح من خلال النتائج أن تأثير الصدمة الانفاقية ستكون أكبر من الصدمة الإيرادية على طول فترة الاستجابة. مع الإشارة أن تأثير الإنفاق الحكومي أكبر من تأثير الإيراد الحكومي، مما يدل على أن السياسة المالية المتبعة من طرف أصحاب القرار هي مسايرة للاتجاهات الدورية.

3- تشابهت نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة مزيان محمد توفيق، بن قدور علي، في أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر. والإختلاف كان في إثبات علاقة التكامل التي لم نتطرق لها في دراستنا بين سعر البترول والنتائج الداخلي و بين سعر البترول وسعر الصرف.

4- تطابقت نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة حمزة بن الزين، وليد قرونوة، وهو أن السياسة المالية للجزائر تتأثر بشكل كبير بالأحداث والأزمات التي تمس الأسواق النفطية، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط يزداد دخل الدولة من الضرائب والمتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية، ويزداد معها أيضا حجم الإنفاق أما في حالة انخفاض أسعار النفط فينخفض معها دخل الدولة من الضرائب، كما ينخفض معها حجم

الإنفاق ويعود هذا كله لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية والمتمثل في قطاع المحروقات حيث تصبح بذلك السياسة المالية للدولة عرضة لمخاطر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

5- إختلفت نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة بن رمضان أنيسة، التي خلصت إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسسية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة اجتماعية المتمثلة في التفاوت في توزيع الدخل، كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات، المؤسسية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فإن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسسي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

6- تقارب نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة داود سعد الله ، التي خلصت إلى أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1 % أو دج سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة. بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على الاستهلاك، وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص، مما يعني أن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية من خلال ظهور آثار مزاحمة. حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير، ففي حين ستنشأ هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير أما لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي فهناك تأثير إيجابي معنوي على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص.

مقارنة بالدراسات الأجنبية:

- 1- إلتقت نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة (Francesco Grigoli & all) في أن البلدان التي لديها مساحة أكبر لسياسة الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية) تحملت الصدمة على نحو أفضل.
- 2- إلتقت نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة (Eric W. Djimeu. Luc Désiré Omgba) في أن الطفرات النفطية تؤدي في المتوسط إلى زيادة تركيز الصادرات عندما لا يتم حساب مستوى التنويع قبل طفرة النفط.
- 3- تقارب نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة ( Jean P. Allegret, Mohamed T. ) بأن الإنفاق العام يميل جنباً إلى جنب مع عائدات النفط ، مما يولد موقفاً غير مستقر من السياسة المالية.
- 4- تقارب نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة ( Amany A. El Anshasy, Michael D. ) إلى أن السياسة المالية هي عاكسة أو مترجمة لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد.

خلاصة الفصل الثاني :

توصلنا من خلال ما سبق إلى وجود أثر طردي معنوي بين أسعار النفط POIL وكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والناجح المحلي الإجمالي، كما أن هناك أثر طردي معنوي بين الإيرادات والنفقات.

حيث أن زيادة سعر النفط بواحد دولار تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بحوالي 19 مليار دينار فصليا، وتؤدي إلى زيادة النفقات العامة بحوالي 45 مليار دينار فصليا. كما أن زيادة الإيرادات العامة بواحد مليار دينار تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بحوالي 1.41 مليار دينار فصليا. وأن زيادة سعر النفط بواحد دولار تؤدي إلى زيادة الناجح الداخلي الخام بحوالي 26 ألف مليار دينار فصليا.

ومنه فالنماذج المقترحة مقبولة من الناحية الاقتصادية لأنه تتوافق مع ما تضمنته النظرية الاقتصادية وفرضيات الدراسة ونتائج الدراسات السابقة.

## الخاتمة :

إن التطور الذي يشهده العالم اليوم في مختلف المجالات، ومنها المجال الإقتصادي الغير مستقر نتيجة الأزمات الدورية التي يشهدها الإقتصاد العالمي وهذا راجع لعدة عوامل لا يمكن التحكم فيها، وتختلف حدة هذه الأزمات من دولة إلى أخرى حسب السياسة المنتهجة، فالدول النامية أكثر عرضة للأزمات منها في الدول المتطورة، وهذا راجع إلى أن التنوع الإقتصادي في الدول المتطورة سمح لها من تعدد الموارد، أما الدول النامية أحادية المورد فهي تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية التي تسوقها إلى الدول الصناعية من أجل الحصول على موارد مالية تبني عليها سياستها المالية، وهذا يجعلها رهينة هذه الموارد، فأبي تراجع فيها يسبب لها إختلال في الموازنة العامة، فهي تضبط من خلالها إيراداتها العامة ونفقاتها العامة، والمعروف في الدول النامية أن تراجع إيراداتها المالية ليس بالضرورة أن تتراجع النفقات العامة بنفس القدر، وهذا حرصا منها على التوازنات داخل المجتمع، ومن أهم الموارد المالية في الدولة النامية المتمثلة في الصناعة النفطية من إنتاج وتسويق وتأثيرها على السياسة المالية لهذه الدول، والأزمات الدورية التي تعرفها السوق النفطية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، دفعت العديد من الدول إلى إعادة النظر في سياستها المالية، وهذا نتيجة لما تلعبه الجباية البترولية في رصد إيرادات الموازنة العامة لتغطية نفقاتها المتزايدة، ومن هنا فإن هناك إرتباط كبير بينهما، وأن تقلبات عائدات النفط له الأثر الكبير في رسم السياسة المالية.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا البحث وقياس مدى أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وما هي الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها، وهل توجد علاقة بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية في الجزائر.

لدراسة هذا الموضوع بكثير من التحليل والإثراء فقد تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية للسياسة المالية، التطور التاريخي للسياسة المالية ومفهومها، أدوات السياسة المالية وآليات عملها، أهداف السياسة المالية، أما بالنسبة لعوائد النفط المرتبطة مباشرة بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، فكان لابد من التطرق إلى تعريف أسعار النفط وأنواعها، محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها، ومن ثم التطور التاريخي لأسعار النفط، بإستعراض أهم أزمات النفط العالمية التي كانت لها تأثير على العالم بداية من الأسباب ونهاية بالنتائج، وعليه كان لابد من مراجعة الدراسات السابقة لتبيان أوجه الإختلاف والتشابه بالدراسة.

أما في الفصل التطبيقي وبما أن الدراسة محل البحث تتعلق بالإقتصاد الجزائري، فإنه تم تقديم تحليل لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر للفترة (2000-2018)، بالبحث في العلاقة الطبيعية بين متغيرات الدراسة، في الأخير تم القيام بتحليل وقياس العلاقة السببية بين أسعار النفط ومتغيرات السياسة المالية (الإيرادات والنفقات والنتاج المحلي الإجمالي)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط OLS.

تحقق فرضية وجود أثر أسعار النفط على الإيرادات، وهو دليل على أن الجزائر تعتمد بشكل كبير في مواردها على عائدات النفط، المرتبطة بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية أي أن إنخفاض الأسعار يؤدي إلى تراجع عائدات صادرات النفط.

تحقق الفرضية الثانية وهو وجود أثر لأسعار النفط على النفقات العامة، فالإنفاق العام له علاقة سببية بأسعار النفط التي تحدد حالة الاختلال أو الاستقرار، وهذا يؤثر على وضعية الاقتصاد الوطني. تحقق الفرضية الثالثة بأثر الإيرادات العامة على النفقات العامة، في اتجاه واحد كلما زادت الإيرادات زادت النفقات، لكن لا يوجد تراجع للنفقات العمومية في الجزائر حيث استمرت في الارتفاع رغم تراجع الإيرادات.

أثبتت الفرضية الرابعة العلاقة بين أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، يبين مدى الارتباط الوثيق بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث.

تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط ، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها، يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.

إن إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الجزائري ، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلا أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي، الأسواق المالية والنقدية والعينية للمؤسسات والاستثمارات الإنتاجية معا. من خلال دراستنا للموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه والوقوف على حل الإشكالية التي طرحناها يمكن ترك بعض التوصيات أهمها:

- محاولة الحد من النفقات العامة عند ارتفاع أسعار النفط، حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الميزانية في حال انخفاض الأسعار.
- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها، وتحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر، الذي لا يزال إلى يومنا هذا لم يستطع أن يحقق غايته الأساسية، ليصبح أداة من أدوات السياسة المالية المستخدمة أساسا لتغطية العجز الموازي والتخفيف من معدلات التضخم، لذا لا بد للمسؤولين عنه أن يعيدوا النظر في تلك الاستخدامات محاولين الاقتداء بالتجارب الناجحة للدول صاحبة الثروات، بغية الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة عاملين على تثمينه وتحويله إلى مداخل أصول مالية مستدامة.
- العمل قدر المستطاع على تقليص الاعتماد المفرط للموازنة العمومية الجزائرية على الإيرادات البترولية والتي تشكل ما نسبته 70 % من إجمالي الإيرادات، ومحاولة التفكير أكثر في الإيرادات الضريبية كمصدر أهم، من خلال توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وتحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي.
- تبني سياسة ضريبية تهدف إلى تشجيع الإستثمار لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجعة إقتصاديا تؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي، بدلا من اللجوء إلى زيادة رفع معدلات الضريبة، وخاصة في فترة تراجع أسعار النفط.
- تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترقيه القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة والصناعة.

وأخيرا يمكن القول أن سياسة مالية أكثر فعالية وإنفاقا عاما أكثر رشدا واقتطاعا عاما أكثر جدوى وتجارة خارجية أكثر ربحا، من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري.



قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016.
- 2- بالوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- 3- بن رمضان أنيسة، "تطايير أسعار البترول ودورية السياسية المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر"، جامعة تلمسان، 2015.
- 4- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002-2003.
- 5- تقرير الامين العام لمنظمة الاوبك العدد 28، سنة 2001.
- 6- تقرير منظمة الاوبك، العدد 29، سنة 2002.
- 7- جيلالي جلاطو، (2007)، "الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة"، دار الخلدونية، الجزائر".
- 8- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 9- حسناوي تقوى وعبد العزيز أحمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر\_دراسة إحصائية للفترة 1986-2014\_، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
- 10- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.
- 11- حسين علي بخيت وسحر فتح الله: الإقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 12- حسينة قاسمي، السياسة المالية في الجزائر \_واقع وآفاق\_، مذكرة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- 13- حسينة قاسمي، السياسة المالية في الجزائر - واقع وآفاق -، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

- 14- حمادي نعيمة "تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة تخصص نفود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2009/2008.
- 15- حمزة بن الزين، وليد قرونقة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، 2016.
- 16- داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
- 17- زغبى نبيل، "أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الاوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2012/2001.
- 18- سعد الله داود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفطواثرها على استقرار الاسعار، 2008-2010"، مجلة الباحث، عدد 09.
- 19- سمير محمود معتوق وأمينة عز الدين عبد الله، "المالية العامة، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2000.
- 20- سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 21- سيد احمد فتحي الخولي "اقتصاد النفط طبعة 5 جدة، 1997.
- 22- السيد محمد الشريبي وعلي عبد الوهاب نجا، "مبادئ الإقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- 23- صباح نعوش، "إلى أين اسعار النفط، مجلة اخبار النفط والصناعة، الامارات العربية المتحدة، 2000، متوفرة على الموقع التالي: [www.moenr.gov.ae](http://www.moenr.gov.ae)
- 24- صديق محمد "عفيفي، تسويق البترول " مكتبة عين شمس ،القاهرة 2003 " .
- 25- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة اسعار النفط " ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005ن.

- 26- عبد الرحمان يسري، تطوّر الفكر الإقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- 27- عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2007/2008.
- 28- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية \_دراسة تحليلية تقييمية\_، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 29- قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً) منشورات الهيئة السورية للكتاب، دمشق 2010.
- 30- محمد احمد الدوري "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
- 31- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، 2011.
- 32- محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 33- محمود حسين الوادي وزكريا عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، عمان، 2007.
- 34- مزيان محمد توفيق، بن قدور علي، "أثر أسعار البترول على السياسة المالية -حالة الجزائر-"، المركز الجامعي غليزان، جامعة سعيدة، 2016.
- 35- مصباح مسعادي ومحمد الطاهر بوقصة، تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1998-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017.
- 36- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس، ليبيا، 1991.
- 37- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

- 38- نواف الرومي، منظمة الاويك واسعار النفط العربي الخام، الطبعة الاولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، والاعلان، 2000.
- 39- نور الدين عبد القادر، سعدوني محمد، بلحاج فراحي، "أثر تقلب أسعار النفط على أداء السياسة المالية، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016"، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، 2017.
- 40- هاشم عنوان حسين، عبد الله محمد جاسم "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992.
- 41- وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley, "Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries" Journal of Policy Modeling 34 (2012) 605–620, doi:10.1016/j.jpolmod.2011.08.021
- 2- Cadoret. I, Benjamin. C et autres: Econométrie appliquée "méthodes, applications corrigés", édition Borck, Bru scelle, 2004.
- 3- Eric W. Djimeu, Luc Désiré Omgba , "Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: Evidence from oil booms". Eneeco 4242 (2018), https://doi.org/10.1016/j.eneco.2018.11.033
- 4- Francesco Grigoli, Alexander Herman, Andrew Swiston , "A Crude Shock: Explaining the Short-Run Impact of the 2014–16 Oil Price Decline Across Exporters". Eneeco 4234 (2018), https://doi.org/10.1016/j.eneco.2018.11.025
- 5- Jean Pierre Allegret , Mohamed Tahar Benkhodja, "External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria)" Journal of Policy Modeling 37 (2015) 652–667, http://dx.doi.org/10.1016/j.jpolmod.2015.03.017
- 6- Regis Bourbonnais: **Econométrie**, 3ème éd, Dunod, Paris, 2000.

مواقع الأنترنت:

- 1- <https://www.bank-of-algeria.dz>
- 2- <http://www.douane.gov.dz>
- 3- <https://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=crude-oil>
- 4- <http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html>
- 5- <http://www.moenr.gov.ae>

## ملحق رقم 1: جدول الإيرادات والنفقات والناتج الداخلي الخام أرقام الفصلية

الناتج الداخلي الخام/مليون دج	النفقات مليار دج	الإيرادات مليار دج	الفصل (Q)
963390	1199.9	1138.9	2000Q1
994138	1267.875	1204.375	2000Q2
1086432	1335.85	1269.85	2000Q3
1079549	1403.825	1335.325	2000Q4
1076046	1471.8	1400.8	2001Q1
1068049	1499.725	1442.15	2001Q2
1044608	1527.65	1483.5	2001Q3
1074094	1555.575	1524.85	2001Q4
1050361	1583.5	1566.2	2002Q1
1098217	1620.35	1554.775	2002Q2
1138887	1657.2	1543.35	2002Q3
1235305	1694.05	1531.925	2002Q4
1231353	1730.9	1520.5	2003Q1
1290671	1763.175	1540.2	2003Q2
1297854	1795.45	1559.9	2003Q3
1432440	1827.725	1579.6	2003Q4
1476243	1860	1599.3	2004Q1
1501448	1921.275	1629.425	2004Q2
1572209	1982.55	1659.55	2004Q3
1599215	2043.825	1689.675	2004Q4
1755585	2105.1	1719.8	2005Q1
1842011	2214.675	1748.725	2005Q2
1922450	2324.25	1777.65	2005Q3
2041938	2433.825	1806.575	2005Q4
2076746	2543.4	1835.5	2006Q1
2131537	2693.4	1851.7	2006Q2
2163623	2843.4	1867.9	2006Q3
2129730	2993.4	1884.1	2006Q4
2177867	3143.4	1900.3	2007Q1

2278655	3401.5	2130.925	2007Q2
2370814	3659.6	2361.55	2007Q3
2525550	3917.7	2592.175	2007Q4
2630870	4175.8	2822.8	2008Q1
2913494	4181.775	2935.95	2008Q2
3017642	4187.75	3049.1	2008Q3
2481696	4193.725	3162.25	2008Q4
2348564	4199.7	3275.4	2009Q1
2429829	4314.175	3220.725	2009Q2
2512137	4428.65	3166.05	2009Q3
2677495	4543.125	3111.375	2009Q4
2857353	4657.6	3056.7	2010Q1
2933565	4975.8	3160.975	2010Q2
3054495	5294	3265.25	2010Q3
3146148	5612.2	3369.525	2010Q4
3413257	5930.4	3473.8	2011Q1
3615929	6212.35	3556.35	2011Q2
3689983	6494.3	3638.9	2011Q3
3869800	6776.25	3721.45	2011Q4
4065870	7058.2	3804	2012Q1
4121662	6799.675	3826.825	2012Q2
3827089	6541.15	3849.65	2012Q3
4194979	6282.625	3872.475	2012Q4
4188963	6024.1	3895.3	2013Q1
4034031	6267.025	3903.425	2013Q2
4131830	6509.95	3911.55	2013Q3
4293097	6752.875	3919.675	2013Q4
4294645	6995.8	3927.8	2014Q1
4366109	7160.925	4083.975	2014Q2
4340305	7326.05	4240.15	2014Q3
4227540	7491.175	4396.325	2014Q4
4112411	7656.3	4552.5	2015Q1
4170294	7566.6	4667.275	2015Q2

4187170	7476.9	4782.05	2015Q3
4242810	7387.2	4896.825	2015Q4
4220858	7297.5	5011.6	2016Q1
4367146	7252.025	5278.75	2016Q2
4385634	7206.55	5545.9	2016Q3
4551470	7161.075	5813.05	2016Q4
4606789	7115.6	6080.2	2017Q1
4590926	7493.65	6238.725	2017Q2
4645826	7871.7	6397.25	2017Q3
4750573	8249.75	6555.775	2017Q4
4971748	8627.8	6714.3	2018Q1
5019620	8627.8	6714.3	2018Q2
5019620	8627.8	6714.3	2018Q3
5019620	8627.8	6714.3	2018Q4

المصدر: موقع وزارة المالية والتقارير السنوية لقوانين المالية الفترة (2018-2000)

## ملحق رقم 2: جدول السعر المتوسط للبرميل صادرات النفط الصادرات الواردات

الواردات مليون \$	الصادرات مليون \$	صادرات النفط مليون برميل	السعر المتوسط للبرميل \$	الفصل (Q)
2160	6406	29.7	26.8	2000Q1
2072	5083	29	26.5	2000Q2
2479	5022	30.8	30.2	2000Q3
2460	5520	35	29.5	2000Q4
2511	3493	35	25.8	2001Q1
2489	5550	35.6	27.2	2001Q2
2570	5244	39.4	25.2	2001Q3
2369	4744	40.5	19.3	2001Q4
2746	4020	54.3	21.1	2002Q1
2945	4644	55.2	25	2002Q2
3195	4493	44.8	26.9	2002Q3
3123	5680	53.5	26.7	2002Q4
3100	6638	60.9	31.4	2003Q1
3228	6180	72.4	26.1	2003Q2
2930	5591	70	28.4	2003Q3
3121	5899	74.9	29.4	2003Q4
4064	7552	78.1	31.9	2004Q1
4644	7403	74.8	35.5	2004Q2
5491	8177	85.4	41.6	2004Q3
5068	8170	83.6	44.1	2004Q4
5333	10121	84.6	47.6	2005Q1
5459	11500	91.5	51.6	2005Q2
5068	11960	86.8	61.5	2005Q3
4495	12420	83.4	56.9	2005Q4
5250	13829	80.1	61.9	2006Q1
5433	13338	85	69.8	2006Q2
5324	14054	91.2	70.1	2006Q3
5448	13391	91.8	59.7	2006Q4
5875	13176	82.7	60.5	2007Q1



6929	14375	91.2	71.4	2007Q2
7075	14881	85.6	76.5	2007Q3
7560	18484	80.2	91	2007Q4
8696	20156	77.6	99.1	2008Q1
10561	22672	76.6	123.6	2008Q2
10573	22787	79	115.9	2008Q3
9351	13531	74	55.7	2008Q4
10058	10471	72.8	45.3	2009Q1
10819	9972	66	59.4	2009Q2
8862	11445	67.5	69	2009Q3
9558	13588	66.6	75.2	2009Q4
9980	14419	61.3	76.8	2010Q1
9739	13986	70.5	78.2	2010Q2
9660	14081	62.9	77.3	2010Q3
10833	15277	63	87.7	2010Q4
10753	18511	63.9	107.2	2011Q1
12542	18572	58.6	118.6	2011Q2
11762	18330	66.7	114.3	2011Q3
11396	18398	64.5	112.7	2011Q4
10435	20941	64.6	119.3	2012Q1
12596	17627	55.8	106.2	2012Q2
11051	16614	72.1	107.4	2012Q3
12719	17405	58.1	110.2	2012Q4
14053	18287	61.7	112.5	2013Q1
14580	15141	55.4	104.6	2013Q2
12665	14996	51.7	110.6	2013Q3
12967	17065	53.3	110.6	2013Q4
13832	16285	42	109.6	2014Q1
15862	16914	48	110.3	2014Q2
14142	15743	50	101	2014Q3
14494	12263	42	75.4	2014Q4
13250	9219	50.1	54.3	2015Q1
14085	10026	50	61.9	2015Q2

12093	7942	44.3	50.5	2015Q3
12146	7940	45.3	43.5	2015Q4
11530	6054	43	34.3	2016Q1
11979	7207	45.3	46.6	2016Q2
11575	7429	49	46.1	2016Q3
11643	8978	60.9	49.8	2016Q4
11807	8931	42.3	53.7	2017Q1
11160	8176	56.4	49	2017Q2
10862	8185	49.7	52.1	2017Q3
12231	9840	45	68.3	2017Q4
11206	10356	38.6	68.3	2018Q1
11578	10382	42.8	74.7	2018Q2
10919	9634	48.3	74.5	2018Q3
12494	10796	47.3	67.3	2018Q4

المصدر: موقع الجمارك الجزائرية <http://www.douane.gov.dz>

المصدر: موقع بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>

المصدر: الموقع العالمي

<https://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=crude-oil>

الفهرس

I	الإهداء
III	الشكر
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الإختصارات والرموز
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة المالية وأسعار النفط
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة المالية وأسعار النفط
3	المطلب الأول: الاطار النظري للسياسة المالية
3	1. تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي
3	1.1. التطور التاريخي للسياسة المالية
3	1.1.1. السياسة المالية في الفكر التجاري
4	2.1.1. السياسة المالية في الفكر الطبيعي
4	3.1.1. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
5	4.1.1. السياسة المالية في الفكر الكنزي
7	5.1.1. السياسة المالية في التحليل النقدي
8	6.1.1. السياسة المالية في اطار التوقعات الرشيدة
8	7.1.1. السياسة المالية في جانب إقتصاديات جانب العرض
9	2.1. مفهوم السياسة المالية
10	2. أدوات السياسة المالية وآليات عملها

10	1.2. أدوات السياسة المالية .....
11	1.1.2. النفقات العامة .....
13	2.1.2. الإيرادات العامة .....
14	3.1.2. الميزانية العامة .....
16	2.2. آلية عمل السياسة المالية .....
16	1.2.2. في حالة أزمة كساد إقتصاد .....
17	2.2.2. في حالة التضخم الإقتصادي .....
18	3. أهداف السياسة المالية وآثارها .....
18	1.3. أهداف السياسة المالية .....
20	2.3. آثار السياسة المالية .....
21	<b>المطلب الثاني: الاطار النظري لأسعار النفط</b> .....
21	1. تعريف أسعار النفط .....
21	2. أنواع أسعار النفط .....
24	3. محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها .....
24	أ. الطلب والعرض العالمي للنفط الخام والعوامل المؤثرة فيه .....
24	(1) الطلب العالمي للنفط الخام .....
26	(2) العرض العالمي للنفط الخام .....
28	أ. محددات أخرى لأسعار النفط .....
28	(1) السياسة الحكومية الخاطئة .....
29	(2) متغيرات الإقتصاد الكلي .....
30	4. التطور التاريخي لأسعار النفط .....
33	<b>المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية</b> .....
33	<b>المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة</b> .....
33	أولاً: الدراسات العربية .....
38	ثانياً: الدراسات الأجنبية .....

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .....	40
أولاً: أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسات العربية .....	40
ثانياً: أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسات الأجنبية .....	40
خلاصة الفصل الأول .....	42
<b>الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر للفترة (2018Q4-2000Q1)</b> .....	43
<b>تمهيد</b> .....	44
<b>المبحث الأول: المعطيات والأدوات المستخدمة في الدراسة</b> .....	45
<b>المطلب الأول: معطيات الدراسة</b> .....	45
1. متغير سعر النفط .....	45
2. متغير الإيرادات العامة .....	46
3. متغير النفقات العامة .....	47
4. متغير الناتج المحلي الإجمالي .....	48
<b>المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة</b> .....	50
1. نموذج الإنحدار الخطي البسيط .....	50
2. فرضيات نموذج الإنحدار الخطي البسيط .....	50
3. طريقة المربعات الصغرى العادية OLS .....	51
4. الإختبارات الإحصائية والقياسية .....	52
<b>المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الحالية ومناقشتها</b> .....	55
<b>المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الحالية</b> .....	55
أولاً: تقدير أثر تغيرات أسعار النفط على الإيرادات العامة .....	55
ثانياً: تقدير أثر تغيرات أسعار النفط على النفقات العامة .....	58
ثالثاً: تقدير أثر الإيرادات العامة على النفقات العامة .....	61
رابعاً: تقدير أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الخام .....	64

67	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
67	أولاً: تفسير وتحليل النتائج
67	ثانياً: ربط النتائج بفرضيات الدراسة
68	ثالثاً: مقارنة النتائج بالدراسات السابقة
71	خلاصة الفصل الثاني
72	الخاتمة
76	قائمة المراجع
80	الملاحق
86	الفهرس